



أثر الإفصاح عن المخاطر على الأداء المالي للبنوك المدرجة في
سوق الأسهم السعودي (تداول): دراسة تطبيقية – المملكة العربية
السعودية

إعداد

د. مها فيصل الصائغ

كلية الاقتصاد والإدارة - جامعة الملك عبد العزيز

جدة - المملكة العربية السعودية

mfalsayegh@kau.edu.sa

أ.سلمي عويض الحربي

soaalharbi@kau.edu.sa

باحث ماجستير - كلية الاقتصاد والإدارة

جامعة الملك عبد العزيز - جدة - المملكة العربية السعودية

مجلة البحوث التجارية - كلية التجارة جامعة الزقازيق

المجلد الرابع والأربعون - العدد الأول يناير 2022

رابط المجلة: <https://zcom.journals.ekb.eg/>

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى التعرف على أثر الإفصاح عن المخاطر على الأداء المالي للبنوك المدرجة في سوق الأسهم السعودي (تداول). ولتحقيق هذا الهدف، فقد استندت الدراسة على المنهج الاستقرائي لتكوين الإطار النظري للدراسة، أما فيما يتعلق بالجانب التطبيقي فتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي؛ حيث قامت الباحثتان بدراسة وتحليل القوائم المالية والتقارير السنوية للبنوك محل الدراسة خلال الفترة من عام (٢٠١٥م) وحتى عام (٢٠١٩م). وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن غالبية البنوك المدرجة في سوق الأسهم السعودي شهدت زيادة في مستويات الإفصاح عن المخاطر بشكل تصاعدي طيلة فترة الدراسة. كما توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن المخاطر على الأداء المالي للبنوك المدرجة في سوق الأسهم السعودي. هذا وقد أشارت النتائج إلى وجود علاقة ارتباط عكسية، لكنها ليست ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن المخاطر وبين مؤشرات الربحية (معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية) التي تعكس الأداء المالي للبنوك. كما توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية متوسطة القوة بين الإفصاح عن المخاطر والأداء المالي مقاساً بمؤشرات السيولة (نسبة السيولة القانونية ونسبة الرصيد النقدي). وبناءً على هذه النتائج فقد أوصت الدراسة بضرورة قيام البنوك المدرجة في سوق الأسهم السعودي بتحسين وزيادة مستويات الإفصاح عن المخاطر في التقارير السنوية، وخاصة الإفصاح عن المخاطر غير المالية. كما أوصت الدراسة بأهمية قيام الهيئات المهنية المسؤولة بتطوير آلية الإفصاح عن المخاطر في التقارير السنوية للبنوك المدرجة في سوق الأسهم السعودي، حيث أن هناك بعض الغموض في الهيكل الحالي للإفصاح عن المخاطر خاصة فيما يتعلق بالإفصاح عن المعلومات السلبية المتعلقة بالمخاطر، وكذلك الإفصاحات الوصفية، وبالتالي ضرورة إصدار تعليمات تحوي بنوداً واضحة ومحددة توضح كل نوع من المخاطر وآلية الإفصاح عنه وصفيًا وكميًا.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح عن المخاطر، الأداء المالي، مؤشرات الربحية، مؤشرات السيولة، النسب المالية، البنوك السعودية.

المقدمة:

في ظل ما يشهده العالم اليوم من تطورات مستمرة في بيئة الأعمال وتزايد العولمة الاقتصادية وتحرير الأسواق المالية وارتباط العالم ببعضه من خلال التقدم التكنولوجي واتساع وتطور الأعمال البنكية، أصبحت المنافسة شديدة بين البنوك والمؤسسات المالية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع وتنوع حجم المخاطر التي تواجه البنوك وتهدد استمراريتها. يمكن تعريف المخاطر البنكية بأنها "عبارة عن احتمالية تعرض البنك إلى خسارة غير متوقعة وغير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين" (ميلي، ٢٠٢٠، ص ٢٩). كما تؤثر المخاطر التي تتعرض لها البنوك على أنشطتها المختلفة؛ فقد تكون مصدرًا للخسارة المتوقعة وغير المتوقعة، مما يؤدي إلى التأثير على أصول البنك، وبالتالي التأثير على سلامة أموال المودعين، ومن ثم احتمال عدم سلامة رأس المال (المليجي والصايغ، ٢٠١٢، ص ١١٠٤). مما يحتم على البنوك ضرورة تحليل كافة أنواع المخاطر التي تتعرض لها كمخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر السوق وغيرها من المخاطر، وقياسها والإفصاح عن تلك المخاطر في التقارير السنوية المنشورة وكذلك الإفصاح عن الطريقة التي يتم بها إدارة هذه المخاطر (Khlif&Hussainey, 2016, P183). ومن ناحية أخرى، يُعد الأداء المالي بمثابة الحجر الأساسي لعملية تقييم الأداء في البنوك، حيث يتم الاستعانة به لتحديد وضع البنك الحالي ومدى توازنه وقدرته على إنجاز أهدافه وتحقيقها بكفاءة وفاعلية عالية، فمن خلال الأداء المالي يمكن التحقق من استقرار وضع البنك وسلامته، وتحديد المخاطر التي قد يتعرض لها (الدغمي، ٢٠١٩). وتعتبر مؤشرات الأداء المالي والنسب المالية من أهم الأدوات التي يتم الاعتماد عليها لتقييم الأداء المالي في البنوك والوقوف على نتيجة أعمالها، وقياس ربحيتها. ولعل من أهم المؤشرات المستخدمة وأكثرها شيوعاً مؤشرات الربحية ومؤشرات السيولة (السخرى، ٢٠١٧؛ شفقة، ٢٠٢٠). إن البنوك في المملكة العربية السعودية تُعد محركاً رئيساً وشريكاً استراتيجياً داعماً لترجمة رؤية المملكة (٢٠٣٠)، والوصول إلى غاياتها في تمكين الاقتصاد الوطني (الاقتصادية، ٢٠١٩). وانطلاقاً من دور البنوك الهام في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فسلامة الواقع المصرفي يدل على اقتصاد قوي ومتعافي، ولذلك فإنه من الضروري الوقوف على سلامة هذه البنوك وتحديد المخاطر التي تواجهها وتقييم الأداء المالي لهذه البنوك (عزوزة، ٢٠١٧).

مشكلة الدراسة:

لقد حظي الإفصاح عن المخاطر في البنوك باهتمام متزايد في أعقاب الأزمة المالية والمصرفية التي شهدتها العالم في عام ٢٠٠٨م وما صاحبها من تعثر العديد من البنوك؛ حيث أعلنت بعض البنوك إفلاسها مثل بنك ليمان براذرز (Lehman Brothers) وبنك واشنطن ميوتشوال (Washington Mutual)، بينما تعرضت بنوك أخرى إلى خسائر كبيرة الأمر الذي أثر سلبيًا على أسهم هذه البنوك وأدى إلى الهبوط في أسعارها في البورصات المختلفة (محمد ورايح، ٢٠١٩). كما أدت هذه الأزمات إلى تزايد الطلب من قبل أصحاب المصالح والمستثمرين على الإفصاح عن المخاطر التي تتعرض لها البنوك. فالإفصاح عن كافة المخاطر في التقارير والقوائم المالية وإظهار الجهود المتعلقة بإدارة تلك المخاطر يؤدي إلى تقليل عدم التماثل في المعلومات، مما يحقق المزيد من النزاهة والشفافية والمصداقية في التقارير المالية المنشورة، وبالتالي زيادة ثقة المستثمرين. كما يُمكن مستخدمي تلك التقارير من فهم وتقييم طبيعة المخاطر التي قد تؤثر على الأداء الاقتصادي للبنك بشكل صحيح واتخاذ القرارات التي تتلاءم مع تلك المخاطر، ومساعدتهم في معرفة الوضع المالي الحقيقي للبنك (Al Zawahreh, 2015). وقد أدى تعقد أنشطة البنوك وتوسعها وتزايد المنافسة في الأسواق المالية إلى أن تسعى البنوك إلى تحسين أدائها المالي ومركزها التنافسي لضمان بقائها واستمرارها. وذلك من خلال عملية تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات مالية تُمكن من تشخيص الوضع المالي للبنك، ومعرفة مدى قدرته على البقاء ومواجهة التحديات والمخاطر المستقبلية، وتحسين معدل نمو أرباحه في ظل وجود منافسين (منصور، ٢٠١٧). وانطلاقًا من أهمية الإفصاح عن المخاطر في رفع مستوى الشفافية وتعزيز ثقة المستثمرين، فضلًا عن ضرورة الإفصاح عن المخاطر لارتباط المخاطر بعمل البنك مباشرة والذي قد ينعكس على الأداء المالي إما بشكل إيجابي أو سلبي. وعليه يمكن بلورة مشكلة الدراسة الحالية في التساؤل التالي: ما أثر الإفصاح عن المخاطر على الأداء المالي للبنوك في المدرجة في سوق الأسهم السعودي (تداول)؟

فرضيات الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة تم صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

" يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن المخاطر على الأداء المالي للبنوك المدرجة في سوق الأسهم السعودي"، وسوف يتم التحقق من صحة الفرضية الرئيسية من خلال الفرضيات الفرعية التالية:

1. " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن المخاطر على معدل العائد على الأصول للبنوك المدرجة في سوق الأسهم السعودي".
2. " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن المخاطر على معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك المدرجة في سوق الأسهم السعودي".
3. " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن المخاطر على نسبة السيولة القانونية للبنوك المدرجة في سوق الأسهم السعودي".
4. " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن المخاطر على نسبة الرصيد النقدي للبنوك المدرجة في سوق الأسهم السعودي".

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الهدف الرئيسي وهو التعرف على أثر الإفصاح عن المخاطر على الأداء المالي للبنوك المدرجة في سوق الأسهم السعودي (تداول)، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

1. التعرف على أثر الإفصاح عن المخاطر على معدل العائد على الأصول للبنوك المدرجة في سوق الأسهم السعودي.
2. التعرف على أثر الإفصاح عن المخاطر على معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك المدرجة في سوق الأسهم السعودي.
3. التعرف على أثر الإفصاح عن المخاطر على نسبة السيولة القانونية للبنوك المدرجة في سوق الأسهم السعودي.
4. التعرف على أثر الإفصاح عن المخاطر على نسبة الرصيد النقدي للبنوك المدرجة في سوق الأسهم السعودي.

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع الذي تتناوله، ومن ثم تتبلور أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

1. قلة الدراسات المحاسبية المطبقة على البيئة السعودية والتي تناولت الإفصاح عن المخاطر على حد علم الباحثان؛ حيث ركزت الدراسة الحالية على دراسة أثر الإفصاح عن المخاطر على الأداء المالي للبنوك في المملكة العربية السعودية، ومن ثم تعتبر هذه الدراسة إضافة أكاديمية إلى

الأدبيات المحدودة المتعلقة بالإفصاح عن المخاطر في الدول العربية عامة والمملكة العربية السعودية خاصة. ولذا تتوقع الباحثتان أن تتيح نتائج هذه الدراسة المجال أمام المزيد من الدراسات حول هذا الموضوع وخاصة في البيئة السعودية.

2. لقد حظي موضوع الإفصاح عن المخاطر باهتمام كبير من قبل المساهمين والمستثمرين وغيرهم من مستخدمي التقارير السنوية في الآونة الأخيرة خاصة بعد الأزمات والانهيارات المالية، والتي تبين من أهم أسبابها هو عدم كفاية الإفصاح عن المخاطر في التقارير السنوية، الأمر الذي ألقى الضوء على قضية الإفصاح عن المخاطر وأهميته وانعكاساته.

3. في ظل رؤية المملكة ٢٠٣٠ وسعي السوق المالية السعودية لتعزيز مكانته ليصبح سوقاً رائداً، وتحسين مستوى جاذبيته للمستثمرين المحليين والأجانب على حدٍ سواء وانضمامه إلى مؤشرات الأسواق العالمية وتبني أفضل ممارسات الشفافية والمساءلة (هيئة السوق المالية، ٢٠١٩)، فإن البحث في المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك وأهمية الإفصاح عنها سيعتبر استجابة لتعزيز رؤية المملكة ٢٠٣٠ وأهدافها.

4. من المتوقع أن تُسهم نتائج هذه الدراسة في مساعدة البنوك في المملكة العربية السعودية على تطوير استراتيجيات الإفصاح عن المخاطر الخاصة بها؛ حيث أن زيادة الإفصاح عن معلومات المخاطر قد يكون له أثر على أدائها الحالي والمستقبلي.

5. تعتبر هذه الدراسة في الأدب المحاسبي من الدراسات التي تقدم دليل عملي وتطبيقي عن مدى وجود علاقة تأثيرية للإفصاح عن المخاطر على الأداء المالي للبنوك في البيئة السعودية.

منهجية الدراسة:

ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي من خلال استقراء وتحليل ما أمكن التوصل إليه من المراجع والدراسات، والكتابات العربية والأجنبية، والدوريات العلمية المتخصصة، والإصدارات المهنية ذات الصلة بموضوع الدراسة؛ وذلك لتكوين الإطار النظري للدراسة. أما فيما يتعلق بالجانب التطبيقي المرتبط بالدراسة التطبيقية فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي؛ حيث قامت الباحثتان بدراسة وتحليل القوائم المالية والتقارير السنوية للبنوك محل الدراسة خلال الفترة من عام (٢٠١٥م) حتى عام (٢٠١٩م). وتم تصميم مؤشر للإفصاح عن المخاطر سواءً المالية وغير المالية وذلك بالاستناد إلى الدراسات السابقة ذات الصلة؛ حيث تم قياس مستوى الإفصاح عن المخاطر على أساس المحتوى المعلوماتي للمؤشر. أما الأداء المالي فقد تم قياسه من خلال استخدام النسب المالية المتمثلة في مؤشرات

الربحية (معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية) ومؤشرات السيولة (نسبة السيولة القانونية ونسبة الرصيد النقدي).

المبحث الأول- الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً- الإطار النظري

مفهوم المخاطر

ولازال مفهوم المخاطر محل جدل في أدبيات علم المحاسبة وعلم الإدارة المالية وعلم الاقتصاد، ويرجع السبب في ذلك إلى تعدد مفاهيم المخاطر وارتباطها بتفسيرات مختلفة لدى كل علم من هذه العلوم (قندوز، ٢٠١٨). وقد أشار (مليجي، ٢٠١٧) إلى أن المخاطر هي أي خسارة متوقعة، أو ضرر أو تهديد قد تتعرض لها المنشأة. وعرفها آخر بأنها: "احتمالية التعرض إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها نتيجة تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين، أي هي انحرافاً للأرقام الفعلية عن الأرقام المتوقعة" (محمد، ٢٠٢٠، ص ١١٦). من خلال التعاريف السابقة، ترى الباحثتان أن هناك تقارب بين معانيها، وأنها تتمحور حول الاحتمالية وعدم التأكد من تحقيق أهداف المؤسسة المالية المتوقعة والمخطط لها وتنفيذ استراتيجياتها بنجاح بما فيها العائد المتوقع على استثمار معين. وعليه تُعرّف الباحثتان المخاطر بأنها احتمالية تعرض البنك لمشاكل أو أحداث مستقبلية غير متوقعة يصاحبها خسائر مباشرة أو غير مباشرة، تؤدي بدورها إلى انحراف المحصلة النهائية الفعلية لأعمال البنك عن مسارها المتوقع، وبالتالي الحد من قدرة البنك على الاستمرار في تقديم أعماله وتحقيق أهدافه أو الحد من قدرة البنك على استغلال الفرص المتاحة له.

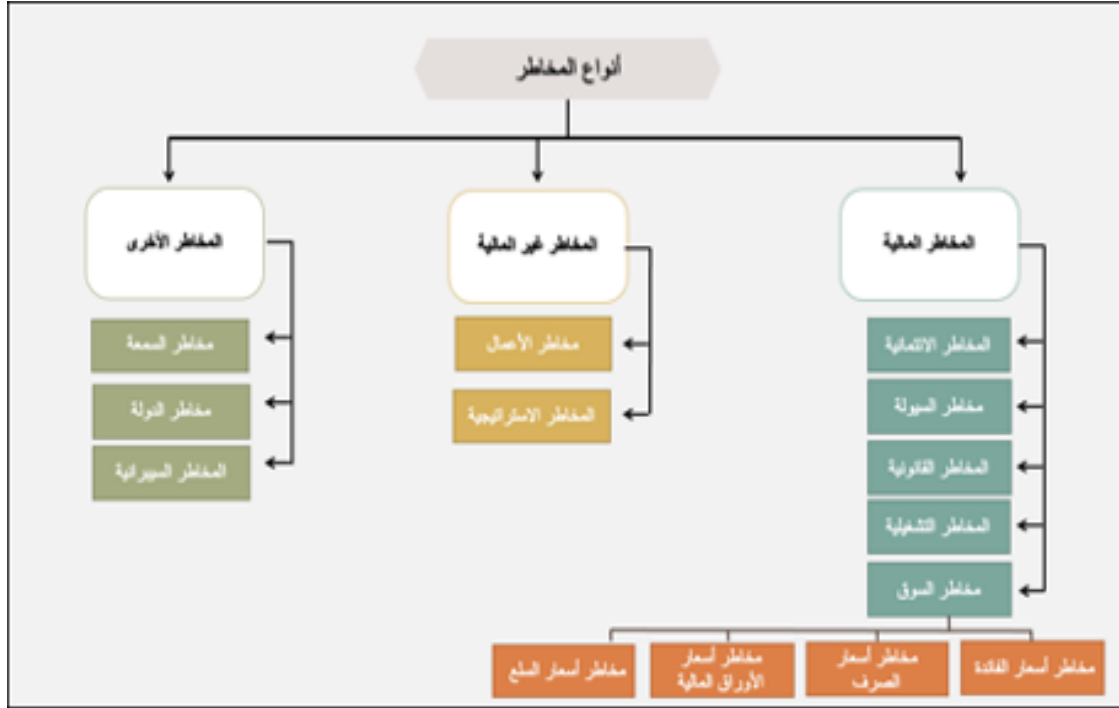
أنواع المخاطر

إن المخاطر المصرفية متنوعة وتختلف حسب بيئة الأعمال والأنشطة المختلفة التي يمارسها البنك. وبناءً على ذلك تباينت وجهات نظر المنظمات المهنية والباحثين في تصنيف المخاطر وأنواعها استناداً إلى رؤيتهم المتباينة للمخاطر واختلاف أساس التصنيف.

وقد صنّفت مجموعة من الدراسات (Cabedo & Tirado, 2004; Coyle, 2004) و (الملاح، ٢٠١٩؛ المبيضين، ٢٠١٩؛ رضوان و السيد، ٢٠٢٠) المخاطر إلى مجموعتين رئيسيتين؛ بحيث تتمثل المجموعة الأولى في المخاطر المالية وتشمل: المخاطر الائتمانية، ومخاطر السيولة، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية، والمخاطر القانونية. أما المجموعة الثانية فهي تتمثل في المخاطر غير المالية والتي تشمل مخاطر الأعمال والمخاطر الاستراتيجية. وترى

الباحثان أن هذا التصنيف جامع لأهم أنواع المخاطر التي تواجه البنوك من الناحية المصرفية العملية.

هذا وترى الباحثتان أن هناك أنواع أخرى من المخاطر قد يكون لها علاقة بالمجموعتين الرئيسيتين، أو يتم إدراجها كنوع منفصل عنها، ومن هذه المخاطر: مخاطر السمعة، ومخاطر الدولة أو القطرية، والمخاطر السيبرانية. وتتلخص هذه المخاطر في الشكل الآتي:



شكل رقم (١) أنواع المخاطر
المصدر: الباحثتان

ومن خلال استعراض الأنواع المختلفة للمخاطر، تستنتج الباحثتان أن البنك قد يتعرض لنوع واحد من المخاطر الأنف ذكرها أو لأكثر من نوع من المخاطر في وقت واحد نظرًا لاتساع نطاق أعمال البنك وتنوع أنشطته. وأن المخاطر ملازمة لعمل البنوك وأنشطتها ولا يمكن التخلص منها. وفي الوقت نفسه فإنه يتوجب على البنوك تحديد تلك المخاطر والتعرف على مسبباتها ومراحلها المختلفة، وتقديرها من خلال أساليب علمية وموضوعية. بالإضافة إلى تحديد العوامل التي من شأنها زيادة احتمالات تعرض البنك لها. وكذلك وضع السياسات لإدارة تلك المخاطر ومراقبتها بشكل مستمر وضبطها ضمن المستوى المعقول والحد منها آثارها قدر الإمكان. ولذا فإن معرفة المخاطر وتقييمها وإدارتها يُعد بمثابة حجر الزاوية في نجاح البنوك وازدهارها وتحقيق أهدافها، وبالتالي تحسين الأداء المصرفي.

مفهوم الإفصاح عن المخاطر

إن مفهوم الإفصاح عن المخاطر تطرق له العديد من الباحثين، فذكر (Linsley & Shrivs, 2006, P389) أن الإفصاح عن المخاطر هو: " إعلام قارئ القوائم المالية بأي فرص أو احتمالات أو أي خطر أو تهديدات قد تؤثر على الشركة حاليًا أو مستقبلاً، وإدارة هذه الفرص أو التهديدات". هذا وبالإتفاق مع التعريف السابق للإفصاح عن المخاطر فقد أشار (علي وآخرون، ٢٠١٧، ص ٢٦٦) أن الإفصاح عن المخاطر المصرفية يقتضي أن تحتوي القوائم المالية على كافة المعلومات والبيانات الهامة والملائمة سواء كانت وصفية أو كمية، والتي تهدف إلى إعلام مستخدمي القوائم والتقارير المالية بالأحداث التي وقعت أو من المتوقع حدوثها والنتيجة عن عوامل داخلية أو خارجية، وتأثيرها على الأداء الحالي أو المستقبلي وكيفية إدارة تلك المخاطر والتهديدات.

وتتفق الباحثان مع ما ذكره الباحثون حول مفهوم الإفصاح عن المخاطر والذي يتمحور بشكل رئيسي حول قيام البنك بعرض وتقديم جميع المعلومات الهامة المتعلقة بالمخاطر والتهديدات التي تواجه البنك حاليًا أو قد تواجهه في المستقبل وتحليلها. ولابد أن يتضمن الإفصاح عن المخاطر كل من الأخبار الجيدة أو السيئة وكذلك المعلومات التاريخية والمستقبلية، وبيان تأثير تلك المخاطر على أداء البنك، والإجراءات والتدابير المتخذة لإدارتها والحد من آثارها السلبية. والتي من شأنها مساعدة قارئ القوائم والتقارير السنوية على تقييم مخاطر البنك وتقييم الأداء الحالي والمستقبلي للبنك.

أهمية الإفصاح عن المخاطر

تتمثل أهمية الإفصاح عن المخاطر التي تتعرض لها الوحدة الاقتصادية في أنه يعتبر جزءًا أساسيًا في سياسة الإفصاح عن الأعمال لأنه يعمل على تحسين شفافية التقارير والقوائم المالية السنوية ويجعلها أكثر ملائمة وموثوقية مما يزيد من ثقة المستثمرين (Al Zawahreh, 2015). كما تكمن أهمية الإفصاح عن المخاطر في كونه وسيلة للتخفيف من مشكلة الوكالة؛ والحد من عدم تماثل المعلومات بين أصحاب المصالح من جهة والإدارة من جهة أخرى. إضافة إلى أن الإفصاح عن المخاطر يرسل إشارة لأصحاب المصالح بوجود رقابة فعالة على أعمال المديرين مما يقلل من ممارساتهم غير الأخلاقية. وبالتالي التخفيف من قلق أصحاب المصالح ومساعدتهم في تحديد استدامة أو تقلب الأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية. مما ينعكس بشكل إيجابي على سيولة المنشأة، وتعزيز قدرة المنشأة على الوصول إلى مصادر التمويل الخارجية. الأمر الذي يحمي منشآت

الأعمال من التعرض للإفلاس أو مواجهة ضغوط مالية والحفاظ على بقاء المنشأة واستمرارها (مليجي، ٢٠١٧؛ Khalil وMaghraby، 2017).

ويؤكد (Pobrić, 2019) على أن الإفصاح عن المخاطر يساهم في تحسين أداء الأسواق المالية من خلال تقليل العيوب وتحسين كفاءتها. كما وأن وعي المساهمين بالمخاطر التي قد تتعرض لها الشركة يؤدي إلى تخصيص أفضل للموارد والتقليل من تقلبات أسعار الأسهم في السوق، وبقي منشآت الأعمال من الآثار السلبية الناتجة عن الشائعات التي تظهر نتيجة نقص في المعلومات أو نتيجة للأخبار الكاذبة وغير الحقيقة (علي، الرشيد، ومحمد، ٢٠١٧).

الأداء المالي

وانطلاقاً من أهمية القطاع المصرفي بالنسبة للاقتصاد سواءً على المستوى المحلي أو على مستوى اقتصاديات العالم ككل، أصبح الاهتمام بالبنوك ومتابعة أدائها المالي أحد الأسس الهامة والضرورية التي تضمن الحفاظ على استقرار البنوك والاقتصاد ككل.

مفهوم الأداء المالي

لقد تناول العديد من الباحثين مفهوم الأداء المالي من زوايا مختلفة ووجهات نظر متباينة؛ حيث لا يوجد تعريف محدد بدقة وموحد للأداء المالي. فقد عرّف (قطوفي وبراقي، ٢٠٢٠، ص ٣٤٦) الأداء المالي بأنه: "النتائج الإجمالية لأنشطة المنظمة أو الاستثمار على مدار فترة زمنية، وتتم صياغة هذه النتيجة عن طريق معايير ومؤشرات أو بالمقارنة بين المنظمات". كما عرّف الأداء المالي بأنه: "النتيجة النهائية المقيمة بمقاييس يمكن من خلالها معرفة ما تم تحقيقه من أهداف فعلية ومقارنتها بالأهداف المخططة" (الدعمي والمرسومي، ٢٠١٧، ص ٨٥).

ومن خلال عرض التعريفات السابقة للأداء المالي، خلصت الباحثتان إلى أن الأداء المالي هو انعكاس لقدرة البنك على تحقيق أهدافه المخطط لها من خلال استخدام البنك الموارد المتاحة له (أموال المودعين والمستثمرين على سبيل المثال) بكفاءة عالية، وتحقيق أقصى عائد ممكن بأقل تكلفة ممكنة حتى يتسنى له الوفاء بالتزاماته. فمن خلال الأداء المالي يمكن الحكم على نتائج أعمال البنك ومدى كفاءته في إدارة موارده المتاحة، وقدرته على إيجاد السبل الملائمة للوصول إلى أهدافه ومواجهة المخاطر التي قد تهدد استمراره.

أهمية الأداء المالي

وكما أشار (الخطيب، ٢٠١٠) يمكن حصر أهمية الأداء المالي من خلال أنه يسلط الضوء على عدة جوانب منها:

1. تقييم الربحية؛ حيث يتمثل الهدف من تقييم الربحية في تعظيم قيمة المنشأة وتعظيم ثروة المساهمين.
2. تقييم السيولة؛ حيث يساعد تقييم السيولة في التعرف على وضع المنشأة وتحسين قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها وسدادها في مواعيدها المحددة.
3. تقييم تطور الأنشطة؛ حيث يتمثل الهدف من تقييم النشاط في التعرف على الكيفية التي تتبعها المنشأة في توزيع مصادرها المالية وكيفية استثمارها.
4. تقييم الرفع المالي؛ والتي تهدف إلى التعرف على حجم الدين ومدى اعتماد المنشأة في حصولها على الأموال على مصادر التمويل الخارجية.
5. تقييم تطور حجم المنشأة؛ ويتم تقييم تطور حجم المنشأة من أجل تحقيق مزايا ذات أبعاد اقتصادية مختلفة وتحسين القدرة الكلية للمنشآت.
6. تقييم توزيعات الأرباح؛ حيث يُمكن أصحاب المصالح من معرفة السياسة التي تتبعها المنشأة في توزيع أرباحها.

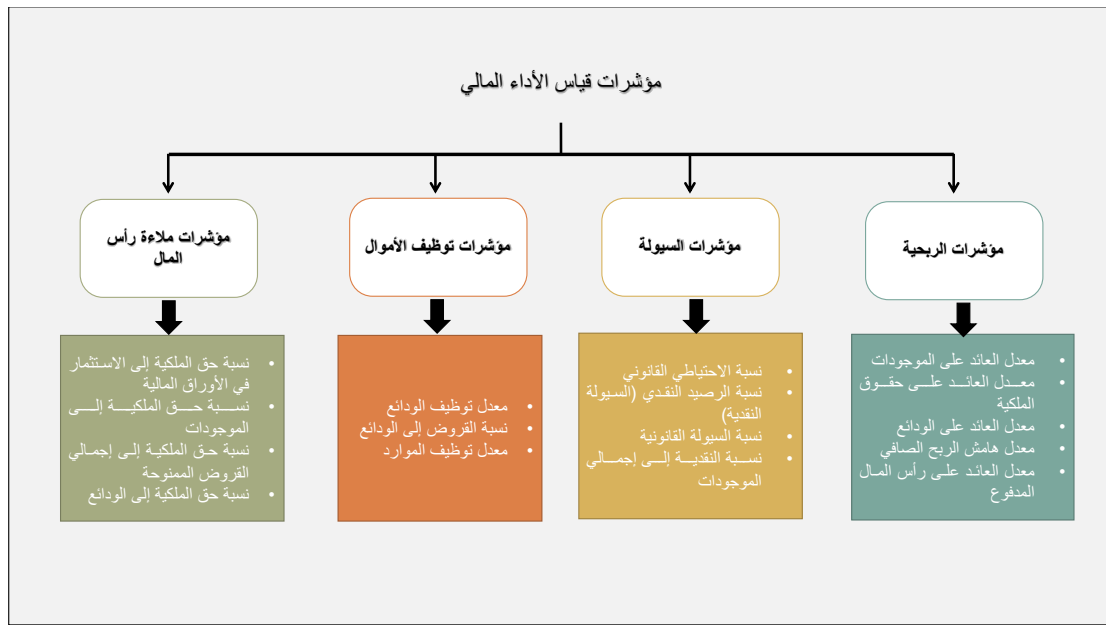
العوامل المؤثرة على الأداء المالي

تواجه البنوك العديد من العوامل التي تؤثر على الأداء المالي، وتُقسم هذه العوامل إلى عوامل داخلية وهي العوامل التي يمكن لإدارة البنك التحكم فيها والسيطرة عليها وتوجيهها إلى المسار الذي يُمكن البنك من تعظيم ثروة المساهمين مع تخفيض التكاليف والمصروفات، كتكلفة الحصول على الأموال، مدى الكفاءة في استخدام الموارد المالية المتاحة، ودرجة الرفع المالي للبنك. أما العوامل الخارجية: وهي مجموعة المتغيرات الخارجية والتي يصعب على البنك التحكم فيها ولا يمكنه السيطرة عليها، ولكن يستطيع البنك أن يتوقع الأحداث المستقبلية الناجمة عن هذه المتغيرات، وأن يعمل على وضع الخطط اللازمة لمواجهتها والتقليل من أثارها، كالمنافسة القائمة بين البنوك والمؤسسات المالية، والقوانين والقواعد التي تفرضها الجهات الرقابية على البنوك، والظروف الاقتصادية والسياسة المالية بالدولة، التقدم التكنولوجي، والأزمات المالية (الأنصاري، ٢٠١٥؛ بودور، ٢٠١٩).

مؤشرات قياس الأداء المالي

يشير الأداء المالي إلى عملية اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية انطلاقاً من القوائم المالية والتي يمكن من خلالها تحليل وقياس النتائج النهائية للأنشطة المالية والتشغيلية للبنك.

الأمر الذي يمكن مستخدمي القوائم المالية من قياس الأداء المالي للبنك ويساعد في الحكم على كفاءة وفعالية البنك في تحقيق أهدافه وتطوير خطته الاستراتيجية (جدايني وسحنون، ٢٠١٧).
وتعتبر النسب المالية من أهم وأقدم وسائل التحليل المالي التي يتم استخدامها من قبل الإدارة لأغراض الرقابة ودراسة أداء البنوك وتقييمها، وتحديد مدى سلامة المركز المالي للبنك، وقياس نتائج أعمال البنك ومعرفة سيولة وربحية البنك وموقف الأموال المتاحة للتوظيف وملاءة رأس المال (السخرى، ٢٠١٧؛ نشوان وآخرون، ٢٠١٨). ويُمكن تصنيف النسب المالية المستخدمة كمؤشرات لقياس الأداء المالي للبنوك في الشكل الآتي (رقم ٢):



شكل رقم (2) مؤشرات قياس الأداء المالي

المصدر : الباحثان،

وسيتم التطرق إلى تعاريف المؤشرات المالية التي يمكنها قياس الأداء المالي للبنوك، والتي تم اختيارها وفقاً للبيانات المالية المتوفرة وبما يتوافق مع الدراسة، على النحو التالي:

- **مؤشرات الربحية:** تعكس مؤشرات الربحية الأداء الكلي للمنشآت والبنوك، إذ يعتبر الربح المحور الأساسي لقيام الكثير من الأنشطة الاقتصادية (جدايني وسحنون، ٢٠١٧). وعلى الرغم من تعدد النسب أو المؤشرات المالية المستخدمة لقياس الربحية، واستناداً إلى الدراسات السابقة فإنه سيتم التركيز على النسبتين التاليتين على اعتبار أنهما متغيرين أساسيين في قياس الأداء المالي للبنوك.

1. **معدل العائد على الأصول:** ويقيس معدل العائد على الأصول مدى كفاءة إدارة البنك وقدرتها على تحقيق أرباح صافية من توظيف موجودات البنك في القروض والاستثمارات (الربيعي وراضي، ٢٠١٢). ويتم احتساب معدل العائد على الأصول وفق الصيغة التالية:

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{متوسط إجمالي الأصول}} \times 100\%$$

2. **معدل العائد على حقوق الملكية:** يعكس معدل العائد على حقوق الملكية مدى قدرة البنك على استثمارات المساهمين في البنك (الربيعي وراضي، ٢٠١٢). ويتم احتساب معدل العائد على حقوق الملكية وفق الصيغة التالية:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{متوسط إجمالي حقوق الملكية}} \times 100\%$$

• **مؤشرات السيولة:** تعكس مؤشرات السيولة مدى قدرة البنك على تحويل موجوداته إلى نقدية حاضرة دون خسائر كبيرة في قيمتها، مما يثبت قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل (التجاني وشعوبي، ٢٠١٥). وهناك العديد من المؤشرات التي تستخدمها البنوك لقياس السيولة، إلا أنها تركز بشكل خاص على النسب التي تعكس كفاية السيولة وهي نسبة الرصيد النقدي ونسبة السيولة القانونية (حميد و العتابي، ٢٠١٦). واتساقاً مع أهداف الدراسة واستناداً إلى الدراسات السابقة، فإنه سيتم التركيز على هاتين النسبتين على اعتبار أنهما متغيرين أساسيين في قياس السيولة التي تعكس الأداء المالي للبنوك.

1. **نسبة الرصيد النقدي (نسبة السيولة النقدية):** تعكس هذه النسبة مدى قدرة الأرصدة النقدية الموجودة في الصندوق، ولدى البنك المركزي، والبنوك الأخرى، وأية أرصدة أخرى كالعملات الأجنبية والمسكوكات الذهبية الموجودة في البنك على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة على ذمة البنك والواجب سدادها في مواعيدها المحددة. ويمكن احتسابها وفق الصيغة التالية (براضية ومحمد، ٢٠١٩):

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد لدى الصندوق} + \text{النقد لدى البنك المركزي} + \text{الأرصدة السائلة الأخرى}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100\%$$

ويقصد بالودائع وما في حكمها جميع المطلوبات، ويستثنى منها رأس المال الممتلك (حقوق الملكية)، ومن خلال العلاقة آنفة الذكر يتضح أنه كلما زادت نسبة الرصيد النقدي زادت مقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في مواعيدها المتفق عليها، أي أن هناك علاقة طردية بين نسبة الرصيد النقدي والسيولة (حميد والعتابي، ٢٠١٦).

2. نسبة السيولة القانونية: تعكس هذه النسبة مدى قدرة الأرصدة النقدية وشبه النقدية على الوفاء بالتزامات المصرف المالية في كل الظروف وفي كل الحالات التي يواجهها البنك، ويعد هذا المؤشر من أكثر مؤشرات السيولة موضوعية واستخداماً في مجال تقييم إدارة السيولة (بو عبدلي، ٢٠١٥؛ جديني وسحنون، ٢٠١٧). وتحسب هذه النسبة وفقاً للمعادلة التالية:

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{النقدية} + \text{شبه النقدية}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100\%$$

كما تقيس هذه النسبة مدى اعتماد البنك على موجوداته السائلة في تغطية الودائع، فكلما زادت هذه النسبة كلما كان ذلك مصدر أمان للإدارة (أبو ديه، ٢٠١٦).

ثانياً- الدراسات السابقة

• الدراسات المتعلقة بالإفصاح عن المخاطر

1. دراسة (Gonidakis et al., 2020): هدفت الدراسة إلى فحص الإفصاح عن المخاطر في الشركات اليونانية المدرجة، ودراسة آثار الأزمة المالية التي مرت بها الشركات محل الدراسة. وقد استخدمت الدراسة أسلوب تحليل المحتوى للتقارير السنوية للشركات غير المالية المدرجة في بورصة أثينا للأوراق المالية والبالغ عددها (٢٢٦) شركة خلال الفترة (٢٠٠٥م - ٢٠١١م). وقد توصلت الدراسة إلى أن تحديد المخاطر وتوقعها يحمي الشركات من الوقوع في الأزمات المالية ويخلق قيمة للمساهمين. وأن كمية الإفصاح عن المخاطر غير المالية أكثر من كمية الإفصاح عن المخاطر المالية. وأن حجم الشركة يؤثر على الإفصاح عن المخاطر؛ حيث أن الشركات الكبرى تفصح عن المخاطر بشكل أكبر مقارنة بغيرها من الشركات.

2. دراسة (Pobrić, 2019): هدفت الدراسة إلى البحث في ممارسات الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمخاطر الواردة في القوائم والتقارير المالية للبنوك في البوسنة والهرسك. وقد استخدمت الدراسة أسلوب تحليل المحتوى؛ حيث تم تحليل القوائم المالية للبنوك البالغ عددها (٢٣) بنك لعام ٢٠١٧م. وقد توصلت الدراسة أن معظم المعلومات التي يتم الإفصاح عنها هي معلومات

متعلقة بمخاطر الائتمان، والسبب في ذلك يعود إلى أن البنوك تقوم بتطبيق المعيار الدولي للقرارات المالية رقم (٧) والذي يتطلب الإفصاح عن مخاطر الائتمان أكثر من المخاطر الأخرى. بالإضافة إلى ذلك فإن البنوك تركز على الإفصاح عن المعلومات الإلزامية.

3. دراسة (فوده، ٢٠١٩): هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق متطلبات المعيار الدولي للقرارات المالية رقم (٧) على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية المصرية. وتم إجراء الدراسة الميدانية من خلال توزيع (استبانة) على عينة مكونة من ١٠٦ مفردة. وتوصلت الدراسة إلى أن الإفصاح عن المخاطر وفقاً للمعيار الدولي للقرارات المالية رقم (٧) يجعل البنوك في موضع متميز في النظام المالي مما يزيد من مستوى الأرباح، ويحسن من جودة المعلومات المحاسبية المقدمة للمستخدمين، ويحسن من فرص الاستثمار في القطاع المصرفي. وقد أوصت الدراسة بضرورة الامتثال الكامل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومقررات بازل.

• الدراسات المتعلقة بالأداء المالي

1. دراسة (اسميو، ٢٠٢٠): هدفت الدراسة إلى تحليل وتقييم الأدبيات المرتبطة بموضوع تقييم الأداء المالي للقطاع المصرفي والمتغيرات ذات العلاقة، وذلك من خلال الاعتماد على المنهج التحليلي المقارن لعينة من الدراسات السابقة عددها (٦٥) دراسة في (١٢) دولة خلال الفترة من عام ٢٠٠٠م وحتى ٢٠٢٠م. وقد توصلت الدراسة إلى أن الأداء المالي يعتبر المقياس الأساسي لنجاح المؤسسة المصرفية، كما توصلت الدراسة إلى أنه يمكن تقييم الأداء المالي من خلال مجموعة من طرق القياس والمتمثلة في (النسب المالية، نموذج CAMELS، مؤشرات العائد والمخاطرة، قائمة التدفقات النقدية، التحليل الأفقي والتحليل الرأسي، بطاقة الأداء المتوازن)، ولكل أسلوب عيوبه ومزاياه. وقد أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بدراسة المتغيرات التي يتأثر بها الأداء المالي كالمخاطر المالية وغير المالية والإفصاح عنها.

2. دراسة (بودور، ٢٠١٩): هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم مؤشرات قياس كل من الأداء المالي والمخاطر المصرفية لدى البنوك الأردنية. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الإحصائي الرياضي وتمثلت العينة في كل من البنك التجاري الأردني والبنك الإسلامي الأردني خلال الفترة (٢٠٠٧م - ٢٠١٨م). وتوصلت الدراسة إلى أن عملية تقييم الأداء من قبل الإدارة ينتج عنها إمكانية تحديد الانحرافات وتحديد أسباب وكيفية معالجتها، بالإضافة إلى رسم السياسات المناسبة للرفع والتحسين من مستوى الأداء المالي وحماية البنك من خطر الإفلاس.

كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين المخاطر المالية والأداء المالي لكل من البنك التجاري والبنك الإسلامي الأردني. وقد أوصت الدراسة بضرورة بذل الجهود في إدارة المخاطر المصرفية التشغيلية، مما يساعد البنوك على الارتقاء بأدائها ونتائج أعمالها.

3. دراسة (رشوان، ٢٠١٨): هدفت الدراسة بصفة رئيسة إلى التعرف على دور استخدام نسب التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لقطاع البنوك والخدمات المالية. وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي. وقد تكون مجتمع الدراسة من البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين وعددها (٧) بنوك خلال الفترة (٢٠١٢م - ٢٠١٧م). وقد توصلت الدراسة إلى أن التغيير الحاصل في المتغير التابع الأداء المالي (معدل العائد على الأصول) بنسبة ٤٠.١٪ بسبب المتغيرات المستقلة (نسبة التداول ورأس المال العامل). وكما لاحظت الدراسة كفاءة البنوك الفلسطينية في استغلال وتوظيف أصولها من أجل توليد الربح بشكل دائم. وأوصت الدراسة بتشجيع قطاع البنوك والخدمات المالية بضرورة زيادة الاهتمام بالتحليل المالي لأثره المباشر في تقييم الأداء المالي وتشخيص عوامل القوة والضعف التي تحتويها القوائم والتقارير المالية.

• الدراسات المتعلقة بأثر الإفصاح عن المخاطر على الأداء المالي

1. دراسة (بشاتوه، ٢٠١٩): هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير الإفصاح الاختياري عن المخاطر (الائتمانية، التشغيلية، السوقية) على تقييم الأداء المالي باستخدام نموذج CAMLES. وقد استخدمت الدراسة أسلوب البحث الوصفي التحليلي. وتمثلت عينة الدراسة في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان والبالغ عددها ١٣ بنوكًا خلال الفترة (٢٠١٤م - ٢٠١٨م). وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن المخاطر (الائتمانية، والتشغيلية، والسوقية) على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية، وأن الإفصاح عن المخاطر يُعزز من قدرة إدارة البنوك على تحديد المشاكل والانحرافات التي تواجهها، وإيجاد الحلول المناسبة لها، مما ينعكس إيجابًا على أدائها المالي. وقد أوصت الدراسة بضرورة زيادة الاهتمام بالإفصاح عن المخاطر التشغيلية بشكل تفصيلي وبأسلوب كمي، وبأسلوب يتيح للمستثمرين تحديد كفاءة البنك.

2. دراسة (Ellili&Nobanee, 2017): هدفت الدراسة إلى قياس درجة الإفصاح عن المخاطر للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، ودراسة مدى تأثير الإفصاح عن المخاطر على أداء البنوك. وتم استخدام أسلوب تحليل المحتوى. وقد تم إجراء الدراسة على جميع البنوك المدرجة في الأسواق المالية الإماراتية - سوق أبو ظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي- خلال الفترة (٢٠٠٣م - ٢٠١٣م). وتكونت عينة الدراسة من ١٧٦ مشاهدة. وقد توصلت الدراسة إلى أن

الإفصاح عن المخاطر منخفض بشكل عام في جميع البنوك الإسلامية والتقليدية المدرجة في سوق أسهم الإمارات العربية المتحدة. وأن مستوى الإفصاح عن المخاطر المالية مرتفع لجميع البنوك الإماراتية الإسلامية والتقليدية، كما أظهرت النتائج أن هناك تأثير ضعيف وغير مهم للإفصاح العام عن المخاطر على أداء جميع البنوك الإماراتية الإسلامية والتقليدية.

3. دراسة (Al Ali, 2017): هدف البحث إلى دراسة أثر عملية إدارة المخاطر والإفصاح عن المخاطر على الأداء المالي (العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية) للبنوك الإسلامية والتقليدية في دول مجلس التعاون الخليجي. وتكونت عينة الدراسة من (٣٠) بنك في خمس دول من دول مجلس التعاون الخليجي (١٤ بنكا إسلامياً و١٦ بنكا تقليدياً). واعتمد الباحث الاستبانة وكذلك التقارير السنوية للبنوك عينة الدراسة للفترة (٢٠٠٨م - ٢٠١٣م). وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر للإفصاح عن المخاطر في كل من البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في دول مجلس التعاون الخليجي على أدائها المالي. علاوة على ذلك فإن الإفصاح عن المخاطر في كل من البنوك الإسلامية والتقليدية متساوية تقريباً.

4. دراسة (Zulfikar et al., 2017): هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر المنافسة واستقلال أعضاء مجلس الإدارة على الأداء المالي بوجود الإفصاح عن المخاطر كمتغير وسيط. وتكونت عينة الدراسة من البنوك الإندونيسية المدرجة في البورصة للفترة من عام ٢٠١٣م إلى عام ٢٠١٥م والبالغ عددها ٣٩ بنكا. وتم استخدام أسلوب تحليل المحتوى. وقد توصلت الدراسة إلى أن المنافسة والإفصاح عن المخاطر تؤثر تأثير إيجابي على الأداء المالي، بينما استقلال أعضاء مجلس الإدارة ذات تأثير سلبي على الأداء المالي. بالإضافة إلى ذلك أظهرت نتائج الدراسة أن المنافسة واستقلال أعضاء مجلس الإدارة لهما تأثير إيجابي على الإفصاح عن المخاطر. وقد أوصت الدراسة بضرورة إعطاء الإفصاح عن المخاطر أهمية أكثر، وإجراء دراسات مستقبلية تُضيف متغيراً آخر لقياس الأداء المالي مثل العائد على حقوق الملكية.

5. دراسة (Nahar & Azim, 2016): هدفت الدراسة إلى توضيح العلاقة بين الإفصاح عن المخاطر وتكلفة رأس المال والأداء في المؤسسات المصرفية في الدول النامية. وقد تمثلت عينة الدراسة في جميع البنوك المدرجة في بورصة دكا في بنغلاديش والبالغ عددها (٣٠) بنكا، وذلك خلال الفترة (٢٠٠٦م - ٢٠١٢م). واتبعت الدراسة أسلوب مؤشر الإفصاح لقياس مستوى الإفصاح عن المخاطر. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين الإفصاح عن المخاطر وأداء البنوك؛ حيث وجدت الدراسة أن الإفصاح عن المخاطر لدى البنوك ذات

الأداء العالي أقل بكثير من البنوك ذات الأداء المنخفض. وذلك لأن البنوك ذات الأداء الضعيف تتجه إلى زيادة الإفصاح عن المخاطر مقابل مكافآت السوق.

• التعليق على الدراسات السابقة

استفادت الباحثان من الدراسات السابقة في تحديد مشكلة وأهداف وفرضيات الدراسة. بالإضافة إلى إثراء كلاً من الإطار النظري للدراسة الحالية، وكذلك الجانب التطبيقي في تحديد وقياس متغيرات الدراسة. وقد ساعد استعراض الدراسات السابقة للباحثان في عدة أوجه ارتبطت بمحاور وأهداف هذه الدراسة على النحو التالي:

أولاً: الدراسات في المحور الأول والمتعلقة بالإفصاح عن المخاطر فقد تناولت ممارسات الإفصاح عن المخاطر من جوانب مختلفة. وقد استفادت الباحثان من هذه الدراسات في إثراء الإطار المفاهيمي للإفصاح عن المخاطر المتعلق بمفهوم وأهمية الإفصاح عن المخاطر، كما تم الاستفادة منها في تطوير مؤشر الإفصاح عن المخاطر والذي سيتم استخدامه في هذه الدراسة، كما تم الاستفادة في معرفة الأساليب الإحصائية المتعلقة بقياس وتحديد المتغير المستقل (الإفصاح عن المخاطر).

ثانياً: الدراسات في المحور الثاني والتي تناولت الأداء المالي والطرق المختلفة لقياس وتقييم الأداء المالي في القطاع المصرفي. وقد استفادت الباحثان من الدراسات المتعلقة بالأداء المالي في بلورة مفاهيم الأداء المالي وإثراء الإطار النظري من حيث مفهوم وأهمية الأداء المالي وطرق قياس الأداء المالي للقطاع المصرفي. كما تم الاستفادة منها في تحديد وقياس المتغير التابع للدراسة (الأداء المالي)، والطرق والأساليب الإحصائية المختلفة المستخدمة لقياس للأداء المالي.

وأخيراً بالنسبة لدراسات المحور الثالث فقد تناولت تلك الدراسات تأثير مستوى الإفصاح عن المخاطر على الأداء المالي وقد تنوعت الأهداف التي تم تحقيقها في تلك الدراسات. وقد استفادت الباحثان من الدراسات في المحور الثالث في التعرف على مدى وجود علاقة تأثيرية للإفصاح عن المخاطر على الأداء المالي.

• أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

وبناءً على ما سبق من استعراض الدراسات السابقة والتعرف على بعض أوجه الشبه والاختلاف فيما بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة، فإن من أهم ما تتميز به دراسة الباحثان الحالية عن الدراسات السابقة في كونها تحاول الاستجابة لنداء الدراسات السابقة التي أشارت إلى

ضرورة دراسة متغيرات جديدة يتأثر بها الأداء المالي كالإفصاح عن المخاطر المالية وغير المالية كدراسة (اسميو، ٢٠٢٠) وكذلك إضافة متغيرات أخرى لقياس الأداء المالي مثل العائد على حقوق الملكية ونسب السيولة , (Zulfikar et al., 2017). لذا فإن الدراسة الحالية تسلط الضوء على الإفصاح عن المخاطر المالية وغير المالية وأثره على الأداء المالي للبنوك المدرجة في سوق الأسهم السعودي (تداول) والذي تم قياسه من خلال كلٍّ من (معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، ونسبة السيولة القانونية، ونسبة الرصيد النقدي) وهي مؤشرات في حدود علم الباحثان لم يتم اختبارها مجتمعةً في دراسة واحدة من قبل في دراسات الإفصاح عن المخاطر. حيث لاحظت الباحثان قلة الدراسات المحاسبية المطبقة على البيئة السعودية والتي تناولت الإفصاح عن المخاطر بشكل عام وأثره على الأداء المالي بشكل خاص؛ وهو ما شجع الباحثان على الخوض في هذه الدراسة.

المبحث الثاني- الإطار المنهجي للدراسة منهاج الدراسة

في الدراسة الحالية تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي لتكوين الجانب النظري للدراسة. كما تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الجانب التطبيقي لكونه ملائمًا لطبيعة الدراسة وتحقيق أهدافها ويمكن عن طريقه الوصول إلى إجابات تسهم في وصف النتائج وتحليلها بهدف السعي لمعرفة أثر الإفصاح عن المخاطر على الأداء المالي للبنوك المدرجة في سوق الأسهم السعودي.

مجتمع وعينة الدراسة

يوجد ٢٥ بنكًا في المملكة العربية السعودية، مقسمة إلى مجموعتين من البنوك؛ تكونت المجموعة الأولى من ١١ بنكًا محليًا، بينما المجموعة الثانية مكونة من ١٤ بنكًا تابع للبنوك الأجنبية المرخص لها بالعمل في المملكة العربية السعودية (البنك المركزي السعودي، ٢٠٢١). وعليه فإن عينة الدراسة الحالية تكونت من ١١ بنكًا محليًا مدرجًا في سوق الأسهم السعودي (تداول). وتغطي هذه الدراسة فترة خمس سنوات؛ حيث يسمح هذا للباحثة بتحديد أي تغييرات في مستويات الإفصاح عن المخاطر وأثر ذلك على الأداء المالي للبنوك والتي من الممكن أن تكون حدثت خلال الفترة من عام ٢٠١٥م وحتى عام ٢٠١٩م.

متغيرات الدراسة وطرق قياسها

يتكون نموذج الدراسة من متغيرين أحدهما متغير مستقل وهو الإفصاح عن المخاطر، والمتغير الثاني هو المتغير التابع والذي يتمثل في الأداء المالي للبنوك، بالإضافة إلى المتغيرات

الضابطة وهي (حجم البنك، عمر البنك، الرافعة المالية)، ويوضح الجدول رقم (٣) الآلية المتبعة لقياس متغيرات الدراسة (ملحق رقم ٢).

أدوات التحليل الإحصائي المستخدمة في الدراسة

بعد الانتهاء من تحليل المحتوى للتقارير المالية السنوية للبنوك حسب ما ورد في نموذج الدراسة، تم تفريغ البيانات باستخدام الحاسب الآلي، والاستفادة من معالج الجداول (EXCEL)، وبرنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS V.26) في معالجة البيانات، وفيما يأتي توضيح للأساليب الإحصائية المستخدمة:

1. اختبار (Kolmogorov-Smirnov Test and the Shapiro-Wilk statistic) لاختبار التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة.
2. معامل ارتباط بيرسون لحساب الارتباطات بين جميع متغيرات الدراسة.
3. اختبار (VIF & Tolerance) لمعرفة هل يوجد ارتباط خطي متعدد (Multicollinearity) بين المتغيرات المستقلة من عدمه.
4. اختبار (Durbin-Watson) للتحقق من وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية (serial correlation of residuals) من عدمه.
5. اختبار (Breusch-Pagan Test) للتحقق من ثبات تباين حد الخطأ (Homoscedasticity Tests).
6. اختبار الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) بطريقة (Enter). لاختبار أثر أكثر من متغير مستقل على متغير تابع.
7. حساب المتوسط الحسابي وفترات الثقة له، الانحراف المعياري، الخطأ المعياري، أكبر قيمة
8. وأقل قيمة، لجميع متغيرات الدراسة.

نتائج الدراسة التطبيقية

تتمثل خطوات تحليل نتائج الدراسة التطبيقية فيما يلي:

• اختبار صلاحية البيانات لغرض التحليل الإحصائي

للتحقق من مدى تبعية بيانات متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي تم استخدام الأسلوب الإحصائي المتمثل في اختبار (Kolmogorov-Smirnov Test and the Shapiro-Wilk statistic) عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$. وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول رقم (٤):

جدول رقم(4) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة						
Shapiro-Wilk			Kolmogorov-Smirnova			أبعاد الدراسة
قيمة (sig) P.value	درجات الحرية df	إحصائي الاختبار Statistic	قيمة (sig) P.value	درجات الحرية df	إحصائي الاختبار Statistic	
0.147	55	0.968	*0.200	55	0.069	معدل العائد على الأصول
0.306	55	0.975	*0.200	55	0.102	معدل العائد على حقوق الملكية
0.113	55	0.964	*0.200	55	0.104	نسبة الرصيد النقدي
0.062	55	0.960	*0.200	55	0.100	نسبة السيولة القانونية

المصدر: الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS V.26)

وبالنظر إلى النتائج في الجدول السابق (٤) يتضح الآتي:

- من اختبار Kolmogorov-Smirnova Test واختبار Shapiro-Wilk Test نجد أن قيم المعنوية p-value لجميع أبعاد الدراسة أكبر من قيمة ($a = 0.05$) في كلا الاختبارين. وهذا يعني أن البيانات لكل بعد من أبعاد الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي.

• الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

قامت الباحثتان بالتحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة (جدول ٥ - ملحق ٣) والتي تتمثل في المتغيرات التابعة (معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية، نسبة الرصيد النقدي، نسبة السيولة القانونية). والمتغير المستقل (الإفصاح عن المخاطر). والمتغيرات الضابطة (حجم البنك، عمر البنك، الرافعة المالية). وتوضح نتائج التحليل الوصفي (جدول ٥) أن:

1. بالنسبة لمتغير معدل العائد على الأصول نجد أن أكبر قيمة لإجمالي العائد (2.91%) وأقل قيمة (0.24%)، وبلغ إجمالي متوسط العائد (1.9%). ونلاحظ خلال الخمس سنوات أنه في عام (2018) متوسط معدل العائد على الأصول بلغ أعلى معدل = 2.1%، وفي عام (2019) كان متوسط العائد هو أقل معدل حيث بلغ = 1.70%.

2. بالنسبة لمتغير معدل العائد على حقوق الملكية نجد أن أكبر قيمة لإجمالي العائد (20.37%) وأقل قيمة (1.74%)، وبلغ إجمالي متوسط العائد (12.54%). ونلاحظ خلال الخمس سنوات

- أنه في عام (2015) متوسط معدل العائد على حقوق الملكية بلغ أعلى معدل = تقريباً 14.0%، وفي عام (2019) كان متوسط العائد هو أقل معدل حيث بلغ = 11.32%.
3. بالنسبة لمتغير نسبة الرصيد النقدي نجد أن أكبر قيمة لإجمالي نسبة الرصيد (26.66%) وأقل قيمة (3.45%)، وبلغ إجمالي متوسط نسبة الرصيد النقدي (12.22%). ونلاحظ خلال الخمس سنوات أنه في عام (2016) متوسط نسبة الرصيد النقدي بلغ أعلى معدل = 14.90%، وفي عام (2019) كان أقل متوسط لنسبة الرصيد النقدي حيث بلغ = 8.31%.
4. بالنسبة لمتغير نسبة السيولة القانونية نجد أن أكبر قيمة لإجمالي نسبة السيولة (21.84%) وأقل قيمة (2.76%)، وبلغ إجمالي متوسط نسبة السيولة القانونية (11.27%). ونلاحظ خلال الخمس سنوات أنه في عام (2016) متوسط نسبة السيولة القانونية بلغ أعلى معدل = 13.97%، وفي عام (2019) كان أقل متوسط لنسبة السيولة القانونية حيث بلغ = 8.31%.
5. بالنسبة لمتغير نسبة الإفصاح عن المخاطر نجد أن أكبر قيمة للإجمالي (84.91%) وأقل قيمة (60.38%)، وبلغ إجمالي متوسط نسبة الإفصاح عن المخاطر (72.18%). ونلاحظ خلال الخمس سنوات أنه في عام (2019) متوسط نسبة الإفصاح عن المخاطر بلغ أعلى معدل = 74.10%، وفي عام (2015) كان أقل متوسط لنسبة الإفصاح عن المخاطر حيث بلغ = 69.64%.
6. بالنسبة لمتغير الرافعة المالية نجد أن أكبر قيمة للإجمالي (89.36%) وأقل قيمة (78.85%)، وبلغ إجمالي متوسط الرافعة المالية (84.63%). ونلاحظ خلال الخمس سنوات أنه في عام (2015) متوسط الرافعة المالية بلغ أعلى معدل = 85.30%، وفي عام (2017) كان أقل متوسط للرافعة المالية حيث بلغ = 84.08%.
7. بالنسبة لمتغير حجم البنك نجد أن أكبر قيمة لإجمالي حجم البنك (20.04) وأقل قيمة (17.75)، وبلغ إجمالي متوسط حجم البنك (18.93). ونلاحظ خلال الخمس سنوات أنه في عام (2019) متوسط حجم البنك بلغ أعلى قيمة = 19.06، وفي عام (2015) كان أقل متوسط لحجم البنك حيث بلغ = 18.85.
8. بالنسبة لمتغير عمر البنك نجد أن أكبر قيمة لإجمالي عمر البنك (66 عام) وأقل قيمة (9 أعوام)، وبلغ إجمالي متوسط عمر البنك (43 عام). ونلاحظ خلال الخمس سنوات أنه في عام (2019) متوسط عمر البنك بلغ أعلى قيمة = 45 عام، وفي عام (2015) كان أقل متوسط لعمر البنك حيث بلغ = 41 عام.

9. وبصفة عامة نجد أن قيم الخطأ المعياري لجميع المتغيرات صغيرة جداً، وهذا مؤشر ممتاز حيث أنه يدل على أن بيانات العينة قريبة جداً من بيانات المجتمع.

تحليل نتائج اختبار الفروض

لاختبار صحة فروض الدراسة تم إجراء تحليل الارتباط والانحدار للعلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة في نموذج الدراسة باستخدام حزمة البرامج الإحصائية (SPSS V.26) على النحو التالي:

1. تحليل الانحدار الخطي (Multiple Linear Regression).

• اختبار صحة الفرض الأول:

فرض الدراسة الأول وهو " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن المخاطر على معدل العائد على الأصول للبنوك المدرجة بسوق الأسهم السعودي ".

جدول رقم (6) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد للفرض الأول									
Durbin-Watson	Part Correlation	التعدد الخطي Collinearity Statistics		F .Test (لنموذج الانحدار)		T .Test (لمعاملات الانحدار)		معامل الانحدار الغير قياسي	المتغير المستقل
		VIF	Toler.	قيمة المعنوية	F	قيمة المعنوية	T		
2.237	0.232-	1.354	0.739	0.000	52.357	0.000	4.787-	0.023- =1B	الإفصاح عن المخاطر
	0.033	1.109	0.901			0.503	0.670	0.006 =2B	الرافعة المالية
	0.441	2.773	0.361			0.000	9.09	0.007 =3B	حجم البنك
	0.013-	3.164	0.316			0.785	0.272-	0.00 =4B	عمر البنك
						0.000	4.63-	0.077- =0B	المقدار الثابت
معامل الارتباط المتعدد (R) = 0.702									
معامل التحديد (R Square) = 0.493									
معامل التحديد المعدل (Adjusted R Square) = 0.484									
المصدر: الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS V.26)									

وبالنظر إلى الجدول أعلاه (جدول ٦) يتضح الآتي:

أولاً: التحقق من الاشتراطات الخاصة بتحليل الانحدار المتعدد:

- للتحقق من التداخل الخطي (Multicollinearity) بين المتغيرات المستقلة (المتغير المستقل والمتغيرات الضابطة الثلاثة). فنجد أنه لا يوجد ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة؛ حيث أن $(VIF < 10, Tolerance > 0.1)$ بالنسبة لكل المتغيرات المستقلة.
- وأيضاً التحقق من شرط عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية (serial correlation of residuals). فمن اختبار (Durbin-Watson) نجد أن قيمته = 2.237 تقريباً يساوي 2.0 وهذا معناه أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية.
- وأيضاً التحقق من شرط أن يكون تباين حد الخطأ ثابت (Homoscedasticity Tests). فمن نتائج اختبار (Breusch-Pagan Test). فنجد أن قيمة الاختبار = 4.504 والمعنوية (Sig.) = 0.341. فنجد أن نتيجة الاختبار غير معنوي أي نقبل الفرض الصفري، أي ثبات تباين حد الخطأ (Homoscedasticity is present). وبهذا يكون قد تحقق الشرط.

ثانياً: نتائج تحليل الانحدار المتعدد:

- يتضح من (اختبار F) أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية على معدل العائد على الأصول، حيث أن قيمة اختبار " F " تساوي (52.357)، وهي دالة إحصائياً حيث أن قيمة معنوية الاختبار = 0.00 وهي ذو معنوية عالية حيث أنها أقل من $(\alpha = 0.001)$ ، مما يدل على جودة نموذج الانحدار المتعلق بتأثير العوامل المستقلة على معدل العائد على الأصول كمتغير تابع، وأنه يمكن الاعتماد عليه.
- ونجد أن قيمة (R^2) للعوامل المستقلة ككل = 0.493 (وهي معنوية ودالة إحصائياً وذلك من اختبار F)، أي أن المتغيرات المستقلة ككل (المتغير المستقل والمتغيرات الضابطة الثلاثة) فسرت تقريباً 50.0% من التغيرات التي تحدث في معدل العائد على الأصول. وأيضاً نجد أن قيمة (R^2) المعدل = 0.484 (وهي معنوية ودالة إحصائياً)، أي أن المتغيرات المستقلة المعنوية فقط فسرت 48.4% من التغيرات التي تحدث في معدل العائد على الأصول.
- ومن نتائج الارتباط الشبه جزئي (Part Correlation) سيتم حساب تأثير كل متغير مستقل منفرداً (أي بعد حذف أثر المتغيرات المستقلة الأخرى منه) على المتغير التابع. فنجد أن متغير الإفصاح عن المخاطر يؤثر منفرداً بنسبة 5.4% على معدل العائد على الأصول (وهو معنوي ودال إحصائياً). ومتغير حجم البنك يؤثر منفرداً بنسبة 19.4% على معدل العائد على الأصول

(وهو معنوي ودال إحصائياً). وفي النهاية كل من متغير (الرافعة المالية، وعمر البنك) يؤثران منفرداً بنسبة (0.1%، 0.01%) على التابع وهو تأثير ضعيف جداً يكاد يكون بصفر (وغير معنوي).

- ونجد أن معامل الانحدار B1 للمتغير المستقل (الإفصاح عن المخاطر) = - 0.023، وهو معنوي وقيمة المعنوية له = 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.001$)، وإشارته السالبة تشير إلى ارتباطه العكسي مع معدل العائد على الأصول، وأنه كلما قل الإفصاح عن المخاطر بقيمة واحدة زاد معدل العائد على الأصول بمقدار 0.023 أي يزيد بمقدار 2.3%.
- وأن معامل الانحدار B2 للمتغير الضابط (الرافعة المالية) = 0.006، وهو غير معنوي حيث أن قيمة المعنوية له = 0.503 وهي أكبر من ($\alpha = 0.05$).

- وأن معامل الانحدار B3 للمتغير الضابط (حجم البنك) = 0.007، وهو معنوي وقيمة المعنوية له = 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.001$)، وإشارته الموجبة تشير إلى ارتباطه الإيجابي مع معدل العائد على الأصول، وأنه كلما زاد حجم البنك بقيمة واحدة زاد معدل العائد على الأصول بمقدار 0.007 أي يزيد بمقدار 0.7%.
- وأن معامل الانحدار B4 للمتغير الضابط (عمر البنك) = 0.00، وهو غير معنوي حيث أن قيمة المعنوية له = 0.785 وهي أكبر من ($\alpha = 0.05$).

- وبالنظر إلى قيم | T | نستطيع أن نحدد الأهمية النسبية للمتغيرات بالنسبة لتأثيرها على المتغير التابع، فنجد أن حجم البنك هو الأكثر أهمية وتأثيراً على معدل العائد على الأصول حيث أن قيمة T له = 9.09. يليها في الأهمية الإفصاح عن المخاطر حيث أن قيمة T له = 4.787. وفي النهاية يأتي كل من (الرافعة المالية وعمر البنك) حيث أن قيمة T لهما = (0.670، 0.272) على التوالي وهما غير معنوية.

وتكون معادلة الانحدار كالتالي:

معدل العائد على الأصول (المتنبأ به) = - 0.023 × الإفصاح عن المخاطر + 0.006 × الرافعة المالية + 0.007 × حجم البنك + 0.00 × عمر البنك - 0.077.

• اختبار صحة الفرض الثاني:

فرض الدراسة الثاني هو "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن المخاطر على معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك المدرجة بسوق الأسهم السعودي".

جدول رقم (7) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد للفرض الثاني									
Durbin-Watson	Part Correlation	التعدد الخطي Collinearity Statistics		F .Test (لنموذج الانحدار)		T .Test (لمعاملات الانحدار)		معامل الانحدار الغير قياسي	المتغير المستقل
		VIF	Toler.	قيمة المعنوية	F	قيمة المعنوية	T		
2.112	0.198-	1.362	0.734	0.000	68.715	0.000	4.252-	0.140- =1B	الإفصاح عن المخاطر
	0.545	1.112	0.899			0.000	12.06	0.819 =2B	الرافعة المالية
	0.432	2.773	0.361			0.000	9.460	0.040 =3B	حجم البنك
	0.037-	3.172	0.315			0.400	0.843-	0.000 =4B	عمر البنك
						0.000	10.72-	1.23- =0B	المقدار الثابت
معامل الارتباط المتعدد (R) = 0.749									
معامل التحديد (R Square) = 0.561									
معامل التحديد المعدل (Adjusted R Square) = 0.553									

المصدر: الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS V.26)

وبالنظر إلى الجدول أعلاه (جدول ٧) يتضح الآتي:

أولاً: التحقق من الاشتراطات الخاصة بتحليل الانحدار المتعدد:

- للتحقق من التداخل الخطي (Multicollinearity) بين المتغيرات المستقلة (المتغير المستقل والمتغيرات الضابطة الثلاثة). فنجد أنه لا يوجد ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة؛ حيث أن ($VIF < 10$, $Tolerance > 0.1$) بالنسبة لكل المتغيرات المستقلة.
- وأيضاً التحقق من شرط عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية (serial correlation of residuals). فمن اختبار (Durbin-Watson) نجد أن قيمته = 2.112 تقريباً تساوي 2.0 وهذا معناه أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية.
- وأيضاً التحقق من شرط أن يكون تباين حد الخطأ ثابت (Homoscedasticity Tests). فمن نتائج اختبار (Breusch-Pagan Test). فنجد أن قيمة الاختبار = 6.984 والمعنوية (Sig.) = 0.137 . فنجد أن نتيجة الاختبار غير معنوي أي نقبل الفرض الصفري، أي ثبات تباين حد الخطأ (Homoscedasticity is present). وبهذا يكون قد تحقق الشرط.

ثانياً: نتائج تحليل الانحدار المتعدد:

- يتضح من (اختبار F) أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية على معدل العائد على حقوق الملكية، حيث أن قيمة اختبار " F " تساوي (68.715)، وهي دالة إحصائياً حيث أن قيمة معنوية الاختبار = 0.00 وهو ذو معنوية عالية حيث أنها أقل من ($\alpha = 0.001$)، مما يدل على جودة نموذج الانحدار المتعلق بتأثير العوامل المستقلة على معدل العائد على حقوق الملكية كمتغير تابع، وأنه يمكن الاعتماد عليه.

- ونجد أن قيمة (R2) للعوامل المستقلة ككل = 0.561 (وهي معنوية ودالة إحصائياً وذلك من اختبار F)، أي أن المتغيرات المستقلة ككل (المتغير المستقل والمتغيرات الضابطة الثلاثة) فسرت 56.1% من التغيرات التي تحدث في معدل العائد على حقوق الملكية. وأيضاً نجد أن قيمة (R2) المعدل = 0.553 (وهي معنوية ودالة إحصائياً)، أي أن المتغيرات المستقلة المعنوية فقط فسرت 55.3% من التغيرات التي تحدث في معدل العائد على حقوق الملكية.

- ومن نتائج الارتباط الشبه جزئي (Part Correlation) سيتم حساب تأثير كل متغير مستقل منفرداً (أي بعد حذف أثر المتغيرات المستقلة الأخرى منه) على المتغير التابع. فنجد أن متغير الإفصاح عن المخاطر يؤثر منفرداً بنسبة 4.0% على معدل العائد على حقوق الملكية (وهو معنوي ودال إحصائياً). ومتغير الرافعة المالية يؤثر منفرداً بنسبة 29.7% على معدل العائد على حقوق الملكية (وهو معنوي ودال إحصائياً). ومتغير حجم البنك يؤثر منفرداً بنسبة 18.67% على معدل العائد على حقوق الملكية (وهو معنوي ودال إحصائياً). وفي النهاية متغير عمر البنك يؤثر منفرداً بنسبة 1.0% على التابع وهو تأثير ضعيف جداً (وغير معنوي).

- ونجد أن معامل الانحدار B1 للمتغير المستقل (الإفصاح عن المخاطر) = - 0.140، وهو معنوي وقيمة المعنوية له = 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.001$)، وإشارته السالبة تشير إلى ارتباطه العكسي مع معدل العائد على حقوق الملكية، وأنه كلما قل الإفصاح عن المخاطر بقيمة واحدة زاد معدل العائد على حقوق الملكية بمقدار 0.140 أي يزيد بمقدار 14.0%.

- وأن معامل الانحدار B2 للمتغير الضابط (الرافعة المالية) = 0.819، وهو معنوي وقيمة المعنوية له = 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.001$)، وإشارته الموجبة تشير

- إلى ارتباطه الإيجابي مع معدل العائد على حقوق الملكية، وأنه كلما زادت الرافعة المالية بقيمة واحدة زاد معدل العائد على حقوق الملكية بمقدار 0.819 أي يزيد بمقدار 81.9%.
- وأن معامل الانحدار B3 للمتغير الضابط (حجم البنك) = 0.040، وهو معنوي بقيمة المعنوية له = 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.001$)، وإشارته الموجبة تشير إلى ارتباطه الإيجابي مع معدل العائد على حقوق الملكية، وأنه كلما زاد حجم البنك بقيمة واحدة زاد معدل العائد على حقوق الملكية بمقدار 0.04 أي يزيد بمقدار 4.0%.
- وأن معامل الانحدار B4 للمتغير الضابط (عمر البنك) = 0.00، وهو غير معنوي حيث أن قيمة المعنوية له = 0.400 وهي أكبر من ($\alpha = 0.05$).
- وبالنظر إلى قيم | T | نستطيع أن نحدد الأهمية النسبية للمتغيرات بالنسبة لتأثيرها على المتغير التابع، فنجد أن الرافعة المالية هي الأكثر أهمية وتأثيراً على معدل العائد على حقوق الملكية حيث أن قيمة T لها = 12.06. يليها في الأهمية حجم البنك حيث أن قيمة T له = 9.46. يليها الإفصاح عن المخاطر حيث أن قيمة T لها = 4.252. وفي النهاية يأتي عمر البنك حيث أن قيمة T له = 0.843 ولكنه غير معنوي.

وتكون معادلة الانحدار كالاتي:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية (المُتنبأ به)} = 0.140 \times \text{الإفصاح عن المخاطر} + 0.819 \times \text{الرافعة المالية} + 0.040 \times \text{حجم البنك} + 0.00 \times \text{عمر البنك} - 1.23$$

• اختبار صحة الفرض الثالث:

فرض الدراسة الثالث هو "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن المخاطر على نسبة السيولة القانونية للبنوك المدرجة بسوق الأسهم السعودي".

جدول رقم (8) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد للفرض الثالث									
Durbin-Watson	Part Correlation	التعدد الخطي Collinearity Statistics		F .Test (لنموذج الانحدار)		T .Test (لمعاملات الانحدار)		معامل الانحدار الغير قياسي	المتغير المستقل
		VIF	Toler.	قيمة المعنوية	F	قيمة المعنوية	T		
1.766	0.150-	1.354	0.739	0.000	13.238	0.015	2.462-	0.148- =1B	الإفصاح عن المخاطر
	0.227-	1.109	0.901			0.000	3.712-	0.472- =2B	الرافعة المالية
	0.015-	2.773	0.361			0.805	0.246-	0.002- =3B	حجم البنك
	0.148-	3.164	0.316			0.017	2.415-	0.001- =4B	عمر البنك
						0.002	3.207	0.687 =0B	المقدار الثابت
معامل الارتباط المتعدد (R) = 0.445									
معامل التحديد (R Square) = 0.198									
معامل التحديد المعدل (Adjusted R Square) = 0.183									

المصدر: الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS V.26)

وبالنظر إلى الجدول أعلاه (جدول ٨) يتضح الآتي:

أولاً: التحقق من الاشتراطات الخاصة بتحليل الانحدار المتعدد:

- للتحقق من التداخل الخطي (Multicollinearity) بين المتغيرات المستقلة (المتغير المستقل والمتغيرات الضابطة الثلاثة). فنجد أنه لا يوجد ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة؛ حيث أن ($VIF < 10$, $Tolerance > 0.1$) بالنسبة لكل المتغيرات المستقلة.
- وأيضاً التحقق من شرط عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية (serial correlation of residuals). فمن اختبار (Durbin-Watson) نجد أن قيمته = 1.766 قريبة من القيمة (2.0) وهذا معناه أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية.
- وأيضاً التحقق من شرط أن يكون تباين حد الخطأ ثابت (Homoscedasticity Tests). فمن نتائج اختبار (Breusch-Pagan Test). فنجد أن قيمة الاختبار = 7.141 والمعنوية (Sig.) = 0.129. فنجد أن نتيجة الاختبار غير معنوي أي نقبل الفرض الصفري، أي ثبات تباين حد الخطأ (Homoscedasticity is present). وبهذا يكون قد تحقق الشرط.

ثانياً: نتائج تحليل الانحدار المتعدد

- يتضح من (اختبار F) أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية على نسبة السيولة القانونية، حيث أن قيمة اختبار " F " تساوي (13.238)، وهي دالة إحصائياً حيث أن قيمة معنوية الاختبار = 0.00 وهي ذو معنوية عالية حيث أنها أقل من ($\alpha = 0.001$)، مما يدل على جودة نموذج الانحدار المتعلق بتأثير العوامل المستقلة على نسبة السيولة القانونية كمتغير تابع، وأنه يمكن الاعتماد عليه.
- ونجد أن قيمة (R2) للعوامل المستقلة ككل = 0.198 (وهي معنوية ودالة إحصائياً وذلك من اختبار F)، أي أن المتغيرات المستقلة ككل (المتغير المستقل والمتغيرات الضابطة الثلاثة) فسرت 19.8% من التغيرات التي تحدث في نسبة السيولة القانونية. وأيضاً نجد أن قيمة (R2) المعدل = 0.183 (وهي معنوية ودالة إحصائياً)، أي أن المتغيرات المستقلة المعنوية فقط فسرت 18.3% من التغيرات التي تحدث في نسبة السيولة القانونية.
- ومن نتائج الارتباط الشبه جزئي (Part Correlation) سيتم حساب تأثير كل متغير مستقل منفرداً (أي بعد حذف أثر المتغيرات المستقلة الأخرى منه) على المتغير التابع. فنجد أن متغير الإفصاح عن المخاطر يؤثر منفرداً بنسبة 2.25% على نسبة السيولة القانونية (وهو معنوي ودال إحصائياً). ومتغير الرافعة المالية يؤثر منفرداً بنسبة 5.15% على نسبة السيولة القانونية (وهو معنوي ودال إحصائياً). ومتغير عمر البنك يؤثر منفرداً بنسبة 2.2% على نسبة السيولة القانونية (وهو معنوي ودال إحصائياً). وفي النهاية متغير حجم البنك يؤثر منفرداً بنسبة 0.02% على التابع وهو تأثير ضعيف جداً يكاد يكون بصفر (وغير معنوي).
- ونجد أن معامل الانحدار B1 للمتغير المستقل (الإفصاح عن المخاطر) = - 0.148، وهو معنوي وقيمة المعنوية له = 0.015 وهي أقل من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$)، وإشارته السالبة تشير إلى ارتباطه العكسي مع نسبة السيولة القانونية، وأنه كلما قل الإفصاح عن المخاطر بقيمة واحدة زادت نسبة السيولة القانونية بمقدار 0.148 أي يزيد بمقدار 14.8%.
- وأن معامل الانحدار B2 للمتغير الضابط (الرافعة المالية) = - 0.472، وهو معنوي وقيمة المعنوية له = 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$)، وإشارته السالبة تشير إلى ارتباطه العكسي مع نسبة السيولة القانونية، وأنه كلما قلت الرافعة المالية بقيمة واحدة زادت نسبة السيولة القانونية بمقدار 0.472 أي يزيد بمقدار 47.2%.

- وأن معامل الانحدار B3 للمتغير الضابط (حجم البنك) = -0.002، وهو غير معنوي حيث أن قيمة المعنوية له = 0.805 وهي أكبر من $(\alpha = 0.05)$.
- وأن معامل الانحدار B4 للمتغير الضابط (عمر البنك) = -0.001، وهو معنوي وقيمة المعنوية له = 0.017 وهي أقل من مستوى المعنوية $(\alpha = 0.05)$ ، وإشارته السالبة تشير إلى ارتباطه العكسي مع نسبة السيولة القانونية، وأنه كلما زاد عمر البنك وتواجهه في السوق بعام واحد قلت نسبة السيولة القانونية بمقدار 0.001 أي تقل بمقدار 0.1%.
- وبالنظر إلى قيم $|T|$ نستطيع أن نحدد الأهمية النسبية للمتغيرات بالنسبة لتأثيرها على المتغير التابع، فنجد أن الرافعة المالية هو الأكثر أهمية وتأثيراً على نسبة السيولة القانونية حيث أن قيمة T لها = 3.712. يليها في الأهمية الإفصاح عن المخاطر حيث أن قيمة T له = 2.462. يليه عمر البنك حيث أن قيمة T له = 2.415. وفي النهاية يأتي حجم البنك حيث أن قيمة T له = 0.246 ولكنه غير معنوي.

وتكون معادلة الانحدار كالآتي:

نسبة السيولة القانونية (المتنبأ بها) = - 0.148 × الإفصاح عن المخاطر - 0.472 × الرافعة المالية - 0.002 × حجم البنك - 0.001 × عمر البنك + 0.687.

• اختبار صحة الفرض الرابع:

فرض الدراسة الرابع هو " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن المخاطر على نسبة الرصيد النقدي للبنوك المدرجة بسوق الأسهم السعودي".

جدول رقم (٩) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد للفرض الرابع									
Durbin-Watson	Part Correlation	التعدد الخطي Collinearity Statistics		F .Test (لنموذج الانحدار)		T .Test (لمعاملات الانحدار)		معامل الانحدار الغير قياسي	المتغير المستقل
		VIF	Toler.	قيمة المعنوية	F	قيمة المعنوية	T		
1.744	0.278-	1.362	0.734	0.000	14.61	0.000	4.557-	0.327- =1B	الإفصاح عن المخاطر
	0.134-	1.112	0.899			0.028	2.210-	0.334- =2B	الرافعة المالية
	0.101	2.773	0.361			0.095	1.676	0.016 =3B	حجم البنك
	0.154-	3.172	0.315			0.014	2.471-	0.001- =4B	عمر البنك
						0.140	1.478	0.376 =0B	المقدار الثابت
معامل الارتباط المتعدد (R) = 0.462									
معامل التحديد (R Square) = 0.214									
معامل التحديد المعدل (Adjusted R Square) = 0.199									

المصدر: الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS V.26)

وبالنظر إلى الجدول أعلاه (جدول ٩) يتضح الآتي:

أولاً: التحقق من الاشتراطات الخاصة بتحليل الانحدار المتعدد:

- للتحقق من التداخل الخطي (Multicollinearity) بين المتغيرات المستقلة (المتغير المستقل والمتغيرات الضابطة الثلاثة). فنجد أنه لا يوجد ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة؛ حيث أن ($VIF < 10$, $Tolerance > 0.1$) بالنسبة لكل المتغيرات المستقلة.
- وأيضاً للتحقق من شرط عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية (serial correlation of residuals). فمن اختبار (Durbin-Watson) نجد أن قيمته = 1.744 قريبة من القيمة 2.0 وهذا معناه أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية.
- وأيضاً للتحقق من شرط أن يكون تباين حد الخطأ ثابت (Homoscedasticity Tests). فمن نتائج اختبار (Breusch-Pagan Test). فنجد أن قيمة الاختبار = 5.389 والمعنوية (Sig.) = 0.201. فنجد أن نتيجة الاختبار غير معنوي أي نقبل الفرض الصفري، أي ثبات تباين حد الخطأ (Homoscedasticity is present). وبهذا يكون قد تحقق الشرط.

ثانياً: نتائج تحليل الانحدار المتعدد

- يتضح من (اختبار F) أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية على نسبة الرصيد النقدي، حيث أن قيمة اختبار " F " تساوي (14.61)، وهي دالة إحصائياً حيث أن قيمة معنوية الاختبار = 0.00 وهي ذو معنوية عالية حيث أنها أقل من ($\alpha = 0.001$)، مما يدل على جودة نموذج الانحدار المتعلق بتأثير العوامل المستقلة على نسبة الرصيد النقدي كمتغير تابع، وأنه يمكن الاعتماد عليه.
- ونجد أن قيمة (R2) للعوامل المستقلة ككل = 0.214 (وهي معنوية ودالة إحصائياً وذلك من اختبار F)، أي أن المتغيرات المستقلة ككل (المتغير المستقل والمتغيرات الضابطة الثلاثة) فسرت 21.4% من التغيرات التي تحدث في نسبة الرصيد النقدي. وأيضاً نجد أن قيمة (R2) المعدل = 0.199 (وهي معنوية ودالة إحصائياً)، أي أن المتغيرات المستقلة المعنوية فقط فسرت تقريباً 20.0% من التغيرات التي تحدث في نسبة الرصيد النقدي.
- ومن نتائج الارتباط الشبه جزئي (Part Correlation) سيتم حساب تأثير كل متغير مستقل منفرداً (أي بعد حذف أثر المتغيرات المستقلة الأخرى منه) على المتغير التابع. فنجد أن متغير الإفصاح عن المخاطر يؤثر منفرداً بنسبة 7.72% على نسبة الرصيد النقدي (وهو معنوي ودال إحصائياً). ومتغير الرافعة المالية يؤثر منفرداً بنسبة 1.8% على نسبة الرصيد النقدي (وهو معنوي ودال إحصائياً). ومتغير عمر البنك يؤثر منفرداً بنسبة 2.4% على نسبة الرصيد النقدي (وهو معنوي ودال إحصائياً). وفي النهاية متغير حجم البنك يؤثر منفرداً بنسبة 1.0% على التابع (وهو غير معنوي).
- ونجد أن معامل الانحدار B1 للمتغير المستقل (الإفصاح عن المخاطر) = - 0.327، وهو معنوي وقيمة المعنوية له = 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.001$)، وإشارته السالبة تشير إلى ارتباطه العكسي مع نسبة الرصيد النقدي، وأنه كلما قل الإفصاح عن المخاطر بقيمة واحدة زادت نسبة الرصيد النقدي بمقدار 0.327 أي يزيد بمقدار 32.7%.
- وأن معامل الانحدار B2 للمتغير الضابط (الرافعة المالية) = -0.334، وهو معنوي وقيمة المعنوية له = 0.028 وهي أقل من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$)، وإشارته السالبة تشير إلى ارتباطه العكسي مع نسبة الرصيد النقدي، وأنه كلما قل الرافعة المالية بقيمة واحدة زادت نسبة الرصيد النقدي بمقدار 0.334 أي يزيد بمقدار 33.4%.

- وأن معامل الانحدار B3 للمتغير الضابط (حجم البنك) = 0.016، وهو غير معنوي حيث أن قيمة المعنوية له = 0.095 وهي أكبر من $(\alpha = 0.05)$
- وأن معامل الانحدار B4 للمتغير الضابط (عمر البنك) = -0.001، وهو معنوي وقيمة المعنوية له = 0.014 وهي أقل من مستوى المعنوية $(\alpha = 0.05)$ ، وإشارته السالبة تشير إلى ارتباطه العكسي مع نسبة الرصيد النقدي، وأنه كلما زاد عمر البنك وتواجهه في السوق بعام واحد قلت نسبة الرصيد النقدي بمقدار 0.001 أي تقل بمقدار 0.1%.
- وبالنظر إلى قيم | T | نستطيع أن نحدد الأهمية النسبية للمتغيرات بالنسبة لتأثيرها على المتغير التابع، فنجد أن الإفصاح عن المخاطر هو الأكثر أهمية وتأثيراً على نسبة الرصيد النقدي حيث أن قيمة T له = 4.557. يليها في الأهمية عمر البنك حيث أن قيمة T له = 2.471. يليها الرافعة المالية حيث أن قيمة T لها = 2.210. وفي النهاية يأتي حجم البنك حيث أن قيمة T له = 1.676 ولكنه غير معنوي.

وتكون معادلة الانحدار كالاتي:

$$\text{نسبة الرصيد النقدي (المتنبأ بها)} = - 0.327 \times \text{الإفصاح عن المخاطر} - 0.334 \times \text{الرافعة المالية} + 0.016 \times \text{حجم البنك} - 0.001 \times \text{عمر البنك} + 0.376$$

2. مصفوفة الارتباطات بين متغيرات الدراسة:

أولاً: تحليل الارتباطات بين المتغير المستقل والمتغيرات الضابطة وبين المتغير التابع (معدل العائد على الأصول):

جدول رقم (10) مصفوفة الارتباط Correlation Matrix (بين المتغير المستقل والضابطة وبين معدل العائد على الأصول)						
المتغير التابع	المتغيرات الضابطة			المتغير المستقل	متغيرات الدراسة	
معدل العائد على الأصول	عمر البنك	حجم البنك	الرافعة المالية	الإفصاح عن المخاطر	R	الإفصاح عن المخاطر
				1	Sig.	
			1	0.014-0.839	R Sig.	الرافعة المالية
		1	**0.256-0.000	**0.222 0.001	R Sig.	حجم البنك
	1	**0.762 0.000	0.082- 0.229	**0.466 0.000	R Sig.	عمر البنك
1	**0.407 0.000	**0.648 0.000	*0.149 0.028	0.119- 0.079	R Sig.	معدل العائد على الأصول

**دالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.01)
* دالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05)

المصدر: الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS V.26)

- يُظهر الجدول (١٠) أن العلاقة بين المتغير المستقل (الإفصاح عن المخاطر) وبين المتغير التابع (معدل العائد على الأصول) علاقة عكسية، ولكنها ليست ذات دلالة إحصائية، حيث أن قيمة المعنوية أكبر من $(\alpha = 0.05)$. بينما توجد علاقة ارتباط إيجابية ضعيفة ومتوسطة وكبيرة القوة بين كل من المتغيرات الضابطة (الرافعة المالية، عمر البنك، حجم البنك) على التوالي وبين المتغير التابع (معدل العائد على الأصول) وهم ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05، 0.01).

ثانياً: تحليل الارتباطات بين المتغير المستقل والمتغيرات الضابطة وبين المتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية):

جدول رقم (١١) مصفوفة الارتباط Correlation Matrix (بين المتغير المستقل والضابطة وبين معدل العائد على حقوق الملكية)						
المتغير التابع	المتغيرات الضابطة			المتغير المستقل	متغيرات الدراسة	
	عمر البنك	حجم البنك	الرافعة المالية	الإفصاح عن المخاطر		
				1	R Sig.	الإفصاح عن المخاطر
			1	0.014- 0.839	R Sig.	الرافعة المالية
		1	**0.256- 0.000	**0.222 0.001	R Sig.	حجم البنك
	1	**0.762 0.000	0.082- 0.229	**0.466 0.000	R Sig.	عمر البنك
1	**0.323 0.000	**0.463 0.000	**0.400 0.000	0.105- 0.120	R Sig.	معدل العائد على حقوق الملكية
**دالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.01) * دالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05)						

المصدر: الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS V.26)

- يُظهر الجدول (١١) أن العلاقة بين المتغير المستقل (الإفصاح عن المخاطر) وبين المتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية) علاقة عكسية، ولكنها ليست ذات دلالة إحصائية، حيث أن قيمة المعنوية أكبر من ($\alpha = 0.05$). بينما توجد علاقة ارتباط إيجابية متوسطة القوة بين المتغيرات الضابطة الثلاثة (الرافعة المالية، حجم البنك، عمر البنك) وبين المتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية) وهم ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.01).

ثالثاً: تحليل الارتباطات بين المتغير المستقل والمتغيرات الضابطة وبين المتغير التابع (نسبة السيولة القانونية):

جدول رقم (١٢) مصفوفة الارتباط Correlation Matrix (بين المتغير المستقل والضابطة وبين نسبة السيولة القانونية)						
المتغير التابع	المتغيرات الضابطة			المتغير المستقل	متغيرات الدراسة	
نسبة السيولة القانونية	عمر البنك	حجم البنك	الرافعة المالية	الإفصاح عن المخاطر	R	الإفصاح عن المخاطر
				1	Sig.	
			1	0.014-	R	الرافعة المالية
				0.839	Sig.	
		1	**0.256-	**0.222	R	حجم البنك
			0.000	0.001	Sig.	
	1	**0.762	0.082-	**0.466	R	عمر البنك
		0.000	0.229	0.000	Sig.	
1	**0.344-	**0.203-	**0.209-	**0.300-	R	نسبة السيولة القانونية
	0.000	0.003	0.002	0.000	Sig.	

**دالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.01)
* دالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05)

المصدر: الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS V.26)

- يظهر الجدول (١٢) أنه توجد علاقة ارتباط عكسية ذات دلالة إحصائية متوسطة القوة بين المتغير المستقل (الإفصاح عن المخاطر) وبين المتغير التابع (نسبة السيولة القانونية)، حيث أن قيمة المعنوية أقل من $(\alpha = 0.01)$. وتوجد علاقة ارتباط عكسية من ضعيفة إلى متوسطة القوة بين المتغيرات الضابطة الثلاث (الرافعة المالية، حجم البنك، عمر البنك) وبين المتغير التابع (نسبة السيولة القانونية) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.01).

رابعاً: تحليل الارتباطات بين المتغير المستقل والمتغيرات الضابطة وبين المتغير التابع (نسبة الرصيد النقدي):

جدول رقم (13) مصفوفة الارتباط Correlation Matrix (بين المتغير المستقل والضابطة وبين نسبة الرصيد النقدي)						
المتغير التابع	المتغيرات الضابطة			المتغير المستقل	متغيرات الدراسة	
	نسبة الرصيد النقدي	عمر البنك	حجم البنك	الرافعة المالية	الإفصاح عن المخاطر	
					1	R Sig.
				1	0.014- 0.839	R Sig.
		1	**0.256- 0.000	**0.222 0.001	R Sig.	الإفصاح عن المخاطر
	1	**0.762 0.000	0.082- 0.229	**0.466 0.000	R Sig.	الرافعة المالية
1	**0.275- 0.000	0.069 0.310	*0.158- 0.019	**0.405- 0.000	R Sig.	حجم البنك
						عمر البنك
						نسبة الرصيد النقدي

**دالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.01)

* دالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05)

المصدر: الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS V.26)

- يظهر الجدول (١٣) أنه توجد علاقة ارتباط عكسية ذات دلالة إحصائية متوسطة القوة بين المتغير المستقل (الإفصاح عن المخاطر) وبين المتغير التابع (نسبة الرصيد النقدي)، حيث أن قيمة المعنوية أقل من $(\alpha = 0.01)$. كما توجد علاقة ارتباط عكسية ضعيفة القوة بين المتغيرين الضابطين (الرافعة المالية، عمر البنك) وبين المتغير التابع (نسبة الرصيد النقدي) وهما ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(0.05, 0.01)$. وأن العلاقة بين المتغير الضابط (حجم البنك)، وبين المتغير التابع (نسبة الرصيد النقدي) علاقة طردية، ولكنها ليست ذات دلالة إحصائية، حيث أن قيمة المعنوية أكبر من $(\alpha = 0.05)$.

مناقشة النتائج

تشير نتائج دراسة إلى النتائج التالية:

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك اتجاهًا تصاعديًا في متوسط الإفصاح عن المخاطر طويلة فترة الدراسة. الأمر الذي يدل على أن غالبية البنوك شهدت زيادة في مستويات الإفصاح عن المخاطر، حيث ارتفع متوسط نسبة الإفصاح عن المخاطر من (69.64%) في عام 2015 إلى (74.10%) في عام 2019، وهو ما يدل على زيادة اهتمام إدارة البنوك بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمخاطر والتهديدات التي تواجهها وتقديم المعلومات المتعلقة بالإجراءات المتخذة لإدارتها والحد من أثارها للأطراف المستفيدة لتحقيق الشفافية وتعزيز قدرتهم على اتخاذ القرارات المناسبة. وترى الباحثتان أن هناك تفسير محتمل لهذا الارتفاع، وهو أن جميع البنوك السعودية التي شملتها عينة الدراسة تتبع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وكذلك معايير المحاسبة الدولية، الأمر الذي يتطلب منها تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS7)، وهو ما يجعل الإفصاح عن البيانات المتعلقة بالمخاطر يعتبر إلزامي. إضافة إلى التزام البنوك بالتعليمات التي يُصدرها البنك المركزي السعودي وتطبيق التعليمات والمبادئ التوجيهية الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية الخاصة بذلك. ومن الممكن أن يكون هذا تأكيدًا لما ذكره (Adamu, 2013; Lipunga, 2014) أن التنظيم واللوائح والتعليمات الصادرة من الجهات المهنية والتنظيمية والرقابية يعتبر المحرك والدافع الأقوى خلف زيادة مستويات الإفصاح عن المخاطر لدى البنوك. وهو ما يتفق مع ما ذكره (Nahar & Azim, 2016) بأن تطبيق المعايير من شأنه تعزيز عملية الإفصاح عن المخاطر لدى البنوك حتى عندما يكون الالتزام بهذه المعايير غير إلزامي من الجهات المهنية.

أظهرت نتائج الدراسة أن المتوسطات الحسابية لـ (معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية) التي تعكس الأداء المالي قد شهدت تذبذب بسيط بين الارتفاع والانخفاض إلا أنه لم يُلاحظ أن هناك ارتفاعًا أو انخفاضًا شاذًا، أو مستمرًا طيلة سنوات الدراسة. ونلاحظ أنه في عام (2019) كان متوسط معدل العائد على الأصول ومتوسط معدل العائد على حقوق الملكية هو أقل معدل حيث بلغ (1.70% و 11.32%) على التوالي. حيث يرجع السبب وراء هذا الانخفاض هو الزيادة الكبيرة الحاصلة في الأصول وحقوق الملكية من جهة وانخفاض صافي الدخل من جهة أخرى خلال عام ٢٠١٩م. وترى الباحثتان أن ذلك قد يعود إلى ارتفاع مخصصات خسائر الائتمان والخسائر الأخرى كانعكاس لتأثر البنوك السعودية بالزيادة في

حالة عدم اليقين الناجمة عن جائحة فيروس كورونا (كوفيد- ١٩) التي أدت إلى تقلبات كبيرة في الأسواق المالية، كما جعلت الآفاق الاقتصادية للمملكة العربية السعودية والعالم شديدة الغموض.

أظهرت نتائج الدراسة أن المتوسطات الحسابية لمؤشرات السيولة (نسبة الرصيد النقدي ونسبة السيولة القانونية) ممثلةً للأداء المالي قد شهدت ارتفاعاً في عام (2016) حيث بلغت أعلى معدل (14.90% و 13.97%) على التوالي، إلا أنها شهدت انخفاض متتالي في السنوات الثلاثة من عام (2017) وحتى عام (2019). حيث نلاحظ أنه في عام (2019) شهد كل من متوسط نسبة الرصيد النقدي ومتوسط السيولة القانونية أقل معدل (8.31% و 8.27%) على التوالي. وترى الباحثتان أن تراجع مؤشرات السيولة في سنوات الدراسة الثلاثة الأخيرة قد يرجع إلى توجه البنوك إلى توظيف مواردها في أصول مدرة للدخل على غرار التسهيلات الائتمانية والاستثمار في الأوراق المالية بدلاً من الاحتفاظ بنسبة عالية من الأرصدة السائلة. كما ترى الباحثتان أن انخفاض كل من نسبة الرصيد النقدي والسيولة القانونية يعتبر مؤشر جيد من ناحية الأرباح المتحققة من توظيف الموارد المالية إلا أنه قد يعكس ضعف قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها المالية المستحقة عليها.

بينت نتائج اختبار الفرضيات وجود أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن المخاطر على الأداء المالي للبنوك المدرجة في سوق الأسهم السعودي. وتعزى الباحثتان السبب في ذلك إلى أن الإفصاح عن المخاطر يساعد البنوك في تحديد التهديدات والمخاطر التي قد تتعرض لها، وإدارتها ومتابعتها وإيجاد السبل الملائمة لمعالجتها، مما يؤثر على الأداء المالي لتلك البنوك. إضافة إلى أن الإفصاح عن المخاطر يوفر لأصحاب المصالح المعلومات التي تساعد على معرفة الوضع المالي الحالي والمستقبلي للبنوك، الأمر الذي من شأنه أن يسهم في زيادة ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح في أدائها، مما ينجم عنه زيادة اقبالهم للاستثمار في هذه البنوك، وبالتالي التأثير على أدائها المالي. ويؤكد على ذلك (فوده، ٢٠١٩) أن الإفصاح عن المخاطر وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧) يحسن من فرص الاستثمار في القطاع المصرفي. وقد توافقت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Zulfikar et al., 2017) بأنه يوجد تأثير للإفصاح عن المخاطر على الأداء المالي للبنوك، وأيضاً تتفق مع دراسة (بشواتوه، ٢٠١٩) والتي بينت وجود أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن المخاطر (الائتمانية، والتشغيلية، والسوقية) على الأداء المالي للبنوك. كما توافقت مع دراسة (قاسم، ٢٠١٨) بوجود

علاقة بين الإفصاح عن المخاطر الائتمانية والأداء المالي. وكذلك اتفقت مع دراسة (Ghani et al., 2016) بأن الإفصاح عن المخاطر التشغيلية له تأثير على الأداء المالي. وقد اختلفت هذه النتيجة مع دراسة (Al Ali, 2017) والتي توصلت إلى عدم وجود أثر للإفصاح عن المخاطر على الأداء المالي. كما اختلف نتيجة هذه الدراسة مع ما توصلت إليه دراسة (Ellili & Nobanee, 2017) بأن الإفصاح عن المخاطر تأثير ضعيف وغير مهم على الأداء. وقد يُعزى السبب في الاختلاف بين ما توصلت إليه تلك الدراسات وبين نتيجة الدراسة الحالية إلى اختلاف بيئة الدراسة والفترة الزمنية التي شملتها الدراسة والمتغيرات المستخدمة في قياس الأداء المالي.

- بينت نتائج الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن المخاطر على الأداء المالي مُقاساً بمعدل العائد على الأصول وهو ما يثبت صحة الفرض الأول. حيث أن قيمة اختبار "F" تساوي (52.357)، وهي دالة إحصائياً حيث أن قيمة معنوية الاختبار = 0.00 وهي ذو معنوية عالية حيث أنها أقل من $(\alpha = 0.001)$.

- بينت نتائج الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن المخاطر على الأداء المالي مُقاساً بمعدل العائد على حقوق الملكية وهو ما يثبت صحة الفرض الثاني. حيث أن قيمة اختبار "F" تساوي (68.715)، وهي دالة إحصائياً حيث أن قيمة معنوية الاختبار = 0.00 وهي ذو معنوية عالية حيث أنها أقل من $(\alpha = 0.001)$.

- بينت نتائج الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن المخاطر على الأداء المالي مُقاساً بنسبة السيولة القانونية وهو ما يثبت صحة الفرض الثالث. حيث أن قيمة اختبار "F" تساوي (13.238)، وهي دالة إحصائياً حيث أن قيمة معنوية الاختبار = 0.00 وهي ذو معنوية عالية حيث أنها أقل من $(\alpha = 0.001)$.

- بينت نتائج الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن المخاطر على الأداء المالي مُقاساً بنسبة الرصيد النقدي وهو ما يثبت صحة الفرض الرابع. حيث أن قيمة اختبار "F" تساوي (14.61)، وهي دالة إحصائياً حيث أن قيمة معنوية الاختبار = 0.00 وهي ذو معنوية عالية حيث أنها أقل من $(\alpha = 0.001)$.

- أشارت النتائج إلى وجود علاقة ارتباط عكسية، لكنها ليست ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن المخاطر وبين مؤشرات الربحية (معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية) التي تعكس الأداء المالي للبنوك. كما توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية متوسطة

القوة بين الإفصاح عن المخاطر والأداء المالي مقاسًا بمؤشرات السيولة (نسبة السيولة القانونية ونسبة الرصيد النقدي). الأمر الذي يمكن تفسيره بأن البنوك التي تتمتع بأداء مالي منخفض نسبيًا تميل إلى الزيادة في مستويات الإفصاح عن المخاطر وعلى وجه الخصوص الإفصاح عن الطرق المتبعة للتعامل مع المخاطر والحد من آثارها إن وجدت، وذلك لكسب ثقة أصحاب المصالح وجذب المزيد من المستثمرين المحتملين. وعلى العكس من ذلك بعض البنوك التي تتمتع بالأداء المالي العالي تفصح عن المخاطر بدرجة أقل تفصيلاً. وترى الباحثتان أن ذلك قد يُعزي إلى أن الإفصاح عن المخاطر بشكل مفصل من شأنه جعل عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية صعبة لدى بعض المستثمرين وخاصة ذوي الخبرات البسيطة في القدرة على تفسير المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية والتقارير السنوية. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه (Nahar & Azim, 2016) بوجود علاقة عكسية بين الإفصاح عن المخاطر وأداء البنوك. وتختلف مع دراسة (Zulfikar et al., 2017) والتي أشارت إلى أن الإفصاح عن المخاطر يرتبط بشكل إيجابي مع الأداء المالي.

- أظهرت نتائج الدراسة أن وجود علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الضابطة (الرافعة المالية، عمر البنك، حجم البنك) وبين مؤشرات الربحية (معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية). بينما توجد علاقة ارتباط عكسية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين الضابطين (الرافعة المالية، عمر البنك) وبين مؤشرات السيولة (نسبة السيولة القانونية ونسبة الرصيد النقدي)، أما العلاقة بين المتغير الضابط (حجم البنك) وبين نسبة الرصيد النقدي فهي علاقة طردية لكنها ليست ذات دلالة إحصائية. بينما توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين حجم البنك ونسبة السيولة القانونية.

التوصيات:

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها توصي الدراسة بالتالي:

- ضرورة قيام البنوك المدرجة في سوق الأسهم السعودي بتحسين وزيادة مستويات الإفصاح عن المخاطر في التقارير السنوية، وخاصة الإفصاح عن المخاطر غير المالية، حيث أن المستثمر بسوق الأسهم يُعطي أهمية لبعض معلومات المخاطر غير المالية عند اتخاذ القرارات الاستثمارية.

- تنمية الوعي لدى المستثمرين والأطراف المستفيدة بأهمية تضمين معلومات المخاطر في نماذج قراراتهم، ودورها في تحليل الأداء المالي للبنوك.
- تشجيع البنوك على زيادة جودة الإفصاح عن المخاطر المالية وغير المالية بحيث يكون في صورة وصفية وكمية مع وجود جداول وأشكال إيضاحية، نظرًا لأثر ذلك الإفصاح وأهميته في تحسين وتعزيز سمعة البنك.
- قيام الهيئات المهنية المسؤولة بتطوير آلية الإفصاح عن المخاطر في التقارير السنوية للبنوك المدرجة في سوق الأسهم السعودي، حيث أن هناك بعض الغموض في الهيكل الحالي للإفصاح عن المخاطر خاصة فيما يتعلق بالإفصاح عن المعلومات السلبية المتعلقة بالمخاطر، وكذلك الإفصاحات الوصفية، وبالتالي ضرورة إصدار تعليمات تحوي بنودًا واضحة ومحددة توضح كل نوع من المخاطر وآلية الإفصاح عنه وصفيًا وكميًا.
- ضرورة وضع قواعد وتشريعات تلزم البنوك بالإفصاح عن جميع المعلومات السلبية المرتبطة بأنواع المخاطر المختلفة، مما يساعد أصحاب المصالح والمستثمرين على معرفة الوضع الحقيقي للأداء المالي للبنوك، وبالتالي ينعكس على إعادة الثقة في القوائم والتقارير السنوية المنشورة.
- العمل على رفع الوعي لدى إدارات البنوك السعودية بأهمية الإفصاح عن المخاطر المحتملة، والإجراءات والسياسات المتبعة لإدارتها والتخفيف من أثارها. وذلك من خلال قيام الجهات والمنظمات المعنية كالبنك المركزي وهيئة السوق المالية بتنظيم الدورات التدريبية ذات الصلة والتي توضح مدى تأثير الإفصاح عن المخاطر على الأداء المالي للبنوك.
- إجراء المزيد من الدراسات المستقبلية عن أثر الإفصاح عن المخاطر على الأداء المالي باستخدام أبعاد أخرى بخلاف ما تناولته هذه الدراسة مثل المخاطر القُطرية ومخاطر الأمن السيبراني ومخاطر الأزمات العالمية كجائحة كورونا (Covid-19)، وأيضًا استخدام نماذج أخرى لقياس الأداء المالي كنموذج (CAMELS) على سبيل المثال.

قائمة المراجع

أولاً- المراجع بالعربية

- أبو ديه، إيهاب حسين. (٢٠١٦). دراسة تحليلية للسيولة في البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من ٢٠١٠ - ٢٠١٤. ٢٠١٤ - ١٠٩ - ١٣٧.
- اسميو، منى حسن. (٢٠٢٠). الأداء المالي للمصارف: الاختلاف في طرق القياس وتنوع المتغيرات المؤثرة: دراسة تحليلية مقارنة للدراسات السابقة خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٢٠. مجلة *آفاق اقتصادية* (١٢)، ٢٤٣-٢٦٩.
- الاقتصادية. (١٧ أكتوبر، ٢٠١٩). *البنوك السعودية تؤكد دورها شريكًا استراتيجيًا دعمًا لترجمة «رؤية المملكة 2030» وتنمية المجتمعات المحلية*. تم الاسترداد من جريدة الاقتصادية: https://www.aleqt.com/2019/10/17/article_1694971.html
- الأنصاري، أسامة عبد الخالق. (٢٠١٥). *الإدارة المالية*. www.kotobarabia.com.
- براضية، حكيم، و محمد، جعفر هني. (٢٠١٩). دور التصكيك الإسلامي في إدارة السيولة في البنوك الإسلامية. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- بشاتوه، عمار ظاهر. (٢٠١٩). أثر الإفصاح الاختياري عن المخاطر في تقييم الأداء المالي باستخدام نموذج CAMELS : دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بوسة عمان. رسالة دكتوراه- *جامعة العلوم الإسلامية العالمية- كلية الدراسات العليا*، ١-١٣٣.
- البنك المركزي السعودي. (١ فبراير، ٢٠٢١). *البنوك السعودية*. تم الاسترداد من البنك المركزي السعودي: <https://www.sama.gov.sa>
- بودور، أيوب. (٢٠١٩). تأثير إدارة المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك: دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية الأندية للفترة (٢٠٠٧-٢٠١٨). *قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير*، ١-١١٥.
- بوعدلي. أحلام. (٢٠١٥). *سياسات إدارة البنوك التجارية ومؤشراتها*. دار الجنان للنشر والتوزيع.
- التجاني، إلهام، و شعوبي، محمد. (٢٠١٥). تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري للفترة ٢٠٠٥ - ٢٠١١. *أبحاث اقتصادية وإدارية*، ٤٨ - ٢٥.
- تداول. (يناير، ٢٠١٩). *قطاعات السوق الجديدة حسب المعيار العالمي للقطاعات*. تاريخ الاسترداد فبراير، ٢٠٢١، من هيئة السوق المالية: <https://www.tadawul.com.sa/wps/wcm/connect/c85c6c08-214f-4c52-a352-d0f1f153f348/Mapping+Ar+Final.pdf?MOD=AJPERES>

- جديني، سامية، و سحنون، جمال الدين. (٢٠١٧). تقييم وتحليل الأداء المالي للبنوك الإسلامية: دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار. *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا* (١٣)، ٣٠١-٣٢٤.
- حميد، حيدر، و العتابي، حسين. (٢٠١٦). تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة- دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشيد. *مجلة دراسات محاسبية ومالية، عدد خاص: المؤتمر الوطنى الأول لطلبة الدراسات العليا، ١-٢٤*.
- الخطيب، محمود محمد. (٢٠١٠). الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة (المجلد الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار الحامد للطباعة والنشر.
- الدعمي، عباس كاظم، و المرسومي، مروج طاهر. (٢٠١٧). تأثير إدارة مخاطر السيولة المصرفية في الأداء المالي المصرفي: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف الخاصة. *مجلة الإدارة والاقتصاد، ٥ (٢٠)، ٧٣-١٠٠*.
- الدغمي، هيفاء. (٢٠١٩). أثر الإفصاح الاختياري الإلكتروني على الأداء المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية. رسالة ماجستير- جامعة آل البيت- كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، ١-٩٤.
- الربيعي، حاكم محسن، و راضي، حمد عبد الحسين. (٢٠١٢). حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- رشوان، عبد الرحمن محمد. (٢٠١٨). دور استخدام نسب التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لقطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين. *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية (١٠)، ٢٧٢-٢٩٦*.
- رضوان، أحمد جمعة، و السيد، إيمان جمعة. (٢٠٢٠). نموذج مقترح لقياس أثر الإفصاح الطوعي عن المخاطر على عوائد الأسهم وتكلفة التمويل: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية. *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية (٥٦)، ٩٧-١٩٠*.
- السخري، كريمة. (٢٠١٧). تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية: دراسة مقارنة باستخدام النسب المالية لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥. رسالة ماجستير- جامعة قاصدي مرباح- ورقلة- كلية العلوم الاقتصادية والإدارية وعلوم التسيير، ١-٥٦.
- شقفة، محمد فادي. (٢٠٢٠). أثر مخاطر الائتمان في الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. *مجلة الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية والانسانية (٩)، ٣١١-٣٢٥*.

- العثمان، عبير. (٢٠١٧). أثر إدارة المشاريع الإنشائية على الأداء: دراسة ميدانية في الأمانة العامة للأوقاف ووزارة الأوقاف- دولة الكويت. رسالة دكتوراة- جامعة العلوم الإسلامية العالمية، ٣٩-١.
- عزوزة، أماني. (٢٠١٧). تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٣): دراسة حالة لمجموعة من البنوك التجارية الماليزية. مجلة دراسات اقتصادية، ٤ (١)، ٨٠-١٠٤.
- فوده، شوقي. (٢٠١٩). الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الائتمان المصرفي طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧): مع دراسة ميدانية. مجلة الدراسات التجارية المعاصرة (٦)، ٤٣-٩٠.
- قاسم، زينب. (٢٠١٧). إطار مقترح للإفصاح عن المخاطر الائتمانية وانعكاسات ذلك على جودة التقارير المالية للبنوك: دراسة تطبيقية. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة (١)، ٧١-٩٦.
- قطوفي، ياسين، و براق، محمد. (٢٠٢٠). أثر المخاطر المالية على الأداء المالي لشركات التأمين التكافلي السعودية: دراسة قياسية (٢٠١٠-٢٠١٨). مجلة دراسات العدد الاقتصادي، ١١ (٢)، ٣٤١-٣٥٧.
- قندوز، عبد الكريم. (٢٠١٨). التحوط وإدارة الخطر: مدخل مالي. لندن: دار إي-كتب.
- المبيضين، يوسف مخلد. (٢٠١٩). حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح عن المخاطر والمعلومات المستقبلية: دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان. رسالة ماجستير - جامعة مؤتة، ٩٦-١.
- محمد، رملي، و رابح، وسعي. (٢٠١٩). الأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩ والأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨: نظرة تحليلية لتطور الفكر الاقتصادي العالمي. مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، ٣ (١)، ٦١-٨١.
- محمد، طه عبد العظيم. (٢٠٢٠). الإصلاح المصرفي للبنوك الإسلامية والتقليدية: في ضوء مقررات بازل III الإسكندرية: دار التعليم الجامعي.
- الملاح، شيرين. (٢٠١٩). تحليل العلاقة بين خصائص الشركة والإفصاح عن المخاطر وأثرها على الأداء المالي: دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة في البورصة المصرية. مجلة الفكر المحاسبي، ٢٣ (٣)، ٥١-١.
- مليجي، مجدي مليجي. (٢٠١٧). محددات الإفصاح عن المخاطر وأثره على القرارات المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة في سوق رأس المال المصري. مجلة البحوث المحاسبية (٢)، ١٣٨-١٩٩.
- المليجي، هشام، و الصايغ، عماد. (٢٠١٢). مدى كفاية الإفصاح المحاسبي عن مخاطر السيولة بالبنوك التجارية وفقاً لمقررات لجنة بازل III: دراسة ميدانية. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ٤ (١)، ١٠٩٥-١١٥٤.

- منصور، عبد الرحمن. (٢٠١٧). قياس مستوى جودة الأرباح وأثرها على الأداء المالي: دراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية المدرجة أسهما في بورصة فلسطين ٢٠٠٩-٢٠١٦. مجلة كلية التجارة العلمية (٥)، ٣١-١.
- ميلى، سمية. (٢٠٢٠). انعكاسات اتفاقية بازل II و III على إدارة المخاطر البنكية مع الإشارة إلى واقع تطبيقها في البنوك الجزائرية. مجلة العلوم الإدارية والمالية، ٤ (٢)، ٢٧-٤٦.
- نشوان، إسكندر، الطويل، عصام، وشحادة، محمد. (2018). أثر مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، ٤١٨-٤٤٧.
- هيئة السوق المالية. (٢٠١٩). الخطة الاستراتيجية لهيئة السوق المالية 2021-2023. تاريخ الاسـترداد ٢٠٢٠، مـن هـيئـة السـوق المـاليـة: https://cma.org.sa/AboutCMA/Documents/Strategy2020_ar.pdf
- وزارة المالية. (٢٠٢١). برنامج تطوير القطاع المالي. تاريخ الاسترداد أبريل، ٢٠٢١، من وزارة المالية: https://www.mof.gov.sa/about/Pages/Development_Program.aspx

ثانياً- المراجع بالإنجليزية

- Adamu, U. M. (2013). Risk Reporting: A Study of Risk Disclosures in the Annual Reports of Listed Companies in Nigeria. *Research Journal of Finance and Accounting*, 4(16), 140-147.
- Al Ali, H. (2017). Risk Management Practice and Risk Disclosure on Financial Performance in Islamic and Conventional Banks in GCC Countries. *PHD Thesis in Accounting- Kulliyyah of Economics and Management Sciences*, 1-174.
- Al Zawahreh, H. (2015). The Association between Bank Characteristics and the Extent of Risk Management Disclosure in the Annual reports of Islamic Banks in the Mena. *Yarmouk University- Faculty of Economics and Administrative Sciences*, 1-82.
- Cabedo, D., & Tirado, J. (2004). The disclosure of risk in financial statements. *Accounting Forum*, 28(181- 200).
- Coyle, B. (2004). *Risk Awareness and Corporate Governance* (Vol. 2nd Edition). Canterbury, Kent, United Kingdom: Institute of Financial Services- School of Finance.

- Ellili, N., & Nobanee, H. (2017). Corporate risk disclosure of Islamic and conventional banks. *Banks and Bank Systems*, 12(3), 247- 256.
- Ghani, E., Tarmezi, N., Said, J., & Yuliansyah, Y. (2016). The Effect of Risk Management and Operational Information Disclosure Practices on Public Listed Firms' Financial Performance. *International Journal of Economics and Management*, 10(2), 235-252.
- Gonidakis, F., Koutoupis, A., Tsamis, A., & Agoraki, M.-E. (2020). Risk disclosure in listed Greek companies: the effects of the financial crisis. *Accounting Research Journal*, 33(4), 615-633.
- Khlif, H., & Hussainey, K. (2016). The association between risk disclosure and firm characteristics: a Meta- analysis. *Journal of Risk Research*, 19(2), 181-211.
- Linsley, P., & Shrides, P. (2006). Risk reporting: A study of risk disclosures in the annual reports of UK companies. *The British Accounting Review*, 38, 387–404.
- Lipunga, A. M. (2014). Risk Disclosure Practices of Malawian Commercial Banks. *Journal of Contemporary Issues in Business Research*, 3(3), 154-167.
- Miihkinen, A. (2012). What Drives Quality of Firm Risk Disclosure? The Impact of a National Disclosure Standard and Reporting Incentives under IFRS. *The International Journal of Accounting*, 47, 437- 468.
- Nahar , S., & Azim, M. (2016). Risk disclosure, cost of capital and bank performance. *International Journal of Accounting & Information Management*, 24(4), 476-494.
- Pobrić, A. (2019). RISK DISCLOSURES IN FINANCIAL STATEMENTS OF BANKS IN BOSNIA AND HERZEGOVINA. *Proceedings of the Faculty of Economics in East Sarajev*(18), 11-26.
- Zulfikar, R., Lukviarman, N., Suhardjanto, D., & Agustiningsih, S. (2017). Competition, Independent Commissioner, Risk Disclosure and Financial Performance. *Review of Integrative Business and Economics Research*, 6(1), 76- 91.

الملاحق
ملحق (1)
المؤشر المستخدم لقياس الإفصاح عن المخاطر

عناصر المؤشر	م
السياسات المحاسبية	أولاً:
إدارة المخاطر	١
الغرض من حيازة المشتقات/ الأدوات	٢
استخدام التقديرات	٣
التأمين مقابل القروض	٤
انخفاض قيمة الأصول المالية	٥
انخفاض قيمة الأصول الأخرى	٦
الأصول المحتملة	٧
المطلوبات المحتملة	٨
إدارة تفصيلية للمخاطر	٩
الطوارئ (أحداث غير متوقعة)	١٠
تحوط المشتقات ومعلومات المخاطر العامة	ثانياً:
تحوط التدفق النقدي	١١
مخاطر انخفاض قيمة الأسهم	١٢
رضا العملاء	١٣
المنافسة (سوق الخدمة)	١٤
الكوارث الطبيعية	١٥
الاتصالات	١٦
الاستعانة بمصادر خارجية	١٧
السمعة	١٨
الكوارث المادية (الانفجار والحرائق)	١٩
التغير في التكنولوجيا	٢٠
المخاطر المالية وغيرها	ثالثاً:
مخاطر التسعير	٢١
مخاطر السلع	٢٢
مخاطر السيولة	٢٣
مخاطر الائتمان	٢٤
كفاية رأس المال	٢٥
تغير سعر الفائدة	٢٦
التعرض لمخاطر الائتمان	٢٧
المخاطر التشغيلية	٢٨

مخاطر التأمين	٢٩
المخاطر السوقية	٣٠
سعر الفائدة	٣١
مخاطر العملة	٣٢
مخاطر سعر الصرف	٣٣
مخاطر الاستدامة	٣٤
تحليل الحساسية	٣٥
الأدوات المالية	رابعاً:
المشتقات	٣٦
التغيرات التراكمية في القيمة العادلة	٣٧
الاحتياطيات	خامساً:
الاحتياطي العام	٣٨
الاحتياطيات القانونية	٣٩
احتياطيات أخرى	٤٠
المعلومات حول القطاع	سادساً:
التركيز الجغرافي	٤١
تركيز العملاء	٤٢
مخاطر الأعمال	سابعاً:
المشاكل المالية العامة	٤٣
المشاكل المالية الإقليمية	٤٤
المخاطر السياسية	٤٥
تنوع المخاطر	٤٦
الأداء	٤٧
الامتثال للوائح	ثامناً:
الامتثال لقواعد الإدراج	٤٨
الامتثال للوائح المالية	٤٩
الامتثال للمتطلبات القانونية للشركات	٥٠
الامتثال للوائح والقوانين الأخرى	٥١
مخاطر الدعاوى القضائية	٥٢
الصحة والسلامة	٥٣

ملحق (٢)

متغيرات الدراسة وطرق قياسها

جدول رقم (3) متغيرات الدراسة وطرق قياسها		
المتغير	التعريف الإجرائي للمتغير	طريقة القياس
المتغير المستقل (الإفصاح عن المخاطر)		
المتغير المستقل (الإفصاح عن المخاطر)	تم إعطاء البنك قيمة (١) للبند إذا تم الإفصاح عنه، والقيمة (صفر) للبند غير المفصاح عنه. ومن ثم حساب مستوى الإفصاح عن المخاطر لكل بنك من البنوك الداخلة في الدراسة بقسمة عدد البنود التي تم الإفصاح عنها على مجموع البنود الواردة في مؤشر الإفصاح عن المخاطر المقترح.	نسبة الإفصاح عن المخاطر = $\frac{\text{عدد البنود المفصاح عنها}}{\text{مجموع بنود المؤشر المقترح}} \times 100\%$
المتغير التابع (الأداء المالي)		
مؤشرات الربحية		
معدل العائد على الأصول	يشير معدل العائد على الأصول إلى بيان كفاءة إدارة البنك في استخدام موجوداته وتوظيفها لتحقيق الأرباح.	معدل العائد على الأصول = $\frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{متوسط إجمالي الأصول}} \times 100\%$
معدل العائد على حقوق الملكية	ويشير معدل العائد على حقوق الملكية إلى كفاءة البنك في استخدام موارده الذاتية من خلال مدى قدرة هذه الموارد (حقوق المساهمين) على توليد الأرباح.	معدل العائد على حقوق الملكية = $\frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{متوسط إجمالي حقوق الملكية}} \times 100\%$
مؤشرات السيولة		
نسبة الرصيد النقدي	تعبر عن العلاقة بين ما يملكه البنك من موارد سائلة وبين التزاماته المالية. وتتألف الودائع وما في حكمها من مجموع الموجودات ويُطرح منها حقوق الملكية أي بمعنى جميع المطلوبات.	نسبة الرصيد النقدي = $\frac{\text{النقدية في الصندوق} + \text{النقد في البنك المركزي} + \text{النقدية في المصارف الأخرى}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100\%$
نسبة السيولة القانونية	تعكس هذه النسبة مدى قدرة الأرصد النقدية وشبه النقدية على الوفاء بالتزامات المصرف المالية في كل ظروف وحالات البنك.	نسبة السيولة القانونية = $\frac{\text{النقدية} + \text{شبه النقدية}}{\text{الودائع إجمالية}} \times 100\%$
المتغيرات الضابطة		
حجم البنك	اللوغار يتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية السنة المالية.	
الرافعة المالية	إجمالي الالتزامات مقسوماً على إجمالي الأصول في نهاية السنة المالية.	
عمر البنك	يعبر عنه بعمر البنك منذ تاريخ التأسيس.	

المصدر: الباحثة بالاعتماد على الدراسات السابقة

ملحق (٣)
التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

جدول رقم (5) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة									
المتغيرات	السنة	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري	فترات الثقة للوسط الحسابي		أقل قيمة	أكبر قيمة
						الحد الأدنى	الحد الأقصى		
معدل العائد على الأصول	2015	11	.0196	.0030	.0009	.0175	.0216	.0142	.0231
	2016	11	.0176	.0040	.0012	.0149	.0203	.0112	.0248
	2017	11	.0189	.0039	.0012	.0163	.0215	.0127	.0267
	2018	11	.0208	.0049	.0015	.0175	.0241	.0142	.0291
	2019	11	.0170	.0067	.0020	.0125	.0215	.0024	.0271
	Total	55	.0188	.0047	.0006	.0175	.0201	.0024	.0291
معدل العائد على حقوق الملكية	2015	11	.1399	.0319	.0096	.1185	.1614	.0810	.1897
	2016	11	.1189	.0282	.0085	.0999	.1378	.0801	.1649
	2017	11	.1217	.0234	.0071	.1060	.1374	.1011	.1694
	2018	11	.1336	.0293	.0088	.1139	.1532	.0997	.1974
	2019	11	.1132	.0514	.0155	.0786	.1477	.0174	.2037
	Total	55	.1254	.0344	.0046	.1161	.1348	.0174	.2037
نسبة الرصيد النقدي	2015	11	.1241	.0661	.0199	.0797	.1686	.0587	.2666
	2016	11	.1490	.0638	.0192	.1062	.1919	.0546	.2376
	2017	11	.1322	.0522	.0157	.0971	.1672	.0613	.2089
	2018	11	.1223	.0495	.0149	.0891	.1555	.0553	.1824
	2019	11	.0831	.0363	.0110	.0587	.1075	.0345	.1523
	Total	55	.1222	.0570	.0077	.1068	.1376	.0345	.2666
نسبة السيولة القانونية	2015	11	.1050	.0453	.0137	.0745	.1354	.0483	.1912
	2016	11	.1397	.0525	.0158	.1045	.1750	.0668	.2184
	2017	11	.1256	.0487	.0147	.0929	.1584	.0692	.2146
	2018	11	.1104	.0370	.0112	.0855	.1353	.0621	.1675
	2019	11	.0827	.0381	.0115	.0571	.1083	.0276	.1392
	Total	55	.1127	.0472	.0064	.0999	.1255	.0276	.2184
نسبة الإفصاح عن المخاطر	2015	11	.6964	.0458	.0138	.6656	.7271	.6226	.7547
	2016	11	.7015	.0445	.0134	.6716	.7314	.6226	.7736
	2017	11	.7307	.0717	.0216	.6826	.7788	.6038	.8491
	2018	11	.7393	.0577	.0174	.7005	.7781	.6226	.8113
	2019	11	.7410	.0528	.0159	.7055	.7765	.6415	.7925
	Total	55	.7218	.0566	.0076	.7065	.7371	.6038	.8491

.8828	.7932	.8706	.8353	.0079	.0263	.8530	11	2015	الرافعة المالية
.8778	.8152	.8608	.8326	.0063	.0210	.8467	11	2016	
.8799	.8037	.8564	.8252	.0070	.0233	.8408	11	2017	
.8936	.8140	.8617	.8302	.0071	.0235	.8460	11	2018	
.8905	.7885	.8645	.8256	.0087	.0290	.8450	11	2019	
.8936	.7885	.8528	.8398	.0033	.0241	.8463	55	Total	
19.92	17.75	19.3107	18.398	.2048	.6793	18.85	11	2015	حجم البنك
19.90	17.80	19.3306	18.446	.1984	.6581	18.89	11	2016	
19.91	17.96	19.3283	18.491	.1878	.6230	18.91	11	2017	
19.93	18.11	19.3493	18.543	.1809	.5998	18.95	11	2018	
20.04	18.27	19.4611	18.660	.1799	.5965	19.06	11	2019	
20.04	17.75	19.0974	18.766	.0826	.6125	18.93	55	Total	
62	9	53	28	6	18	41	11	2015	عمر البنك
63	10	54	29	6	18	42	11	2016	
64	11	55	30	6	18	43	11	2017	
65	12	56	31	6	18	44	11	2018	
66	13	57	32	6	18	45	11	2019	
66	9	48	38	2	18	43	55	Total	

المصدر: الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS V.26)

The Impact of the Risk Disclosure on the Financial Performance of Listed Banks in the Saudi Stock Exchange Market (Tadawul): An Empirical Study

Abstract:

The current study aims primarily to examine the impact of risk disclosure on the financial performance of banks listed on the Saudi Stock Exchange (Tadawul). To achieve this goal, a descriptive analytical approach has been employed in which the researchers have analyzed the financial statements and the annual reports of the banks under investigation for the period 2015 -2019. According to the study findings, majority of banks listed on the Saudi Stock Exchange had experienced an incremental rise in the levels of risk disclosure throughout the study period. The study has also found a statistically significant impact of risk disclosure on the financial performance of banks listed on the Saudi Stock Exchange. Moreover, the findings show an inverse correlation, although not statistically significant, between risk disclosure and profitability indicators: the rate of Return on Assets (ROA) and the rate of Return on Equity (ROE), which represent the financial performance of banks. There is also an inverse relationship, although with an average statistical significance, between risk disclosure and financial performance as measured by the liquidity indicators: Legal Liquidity Ratio (LLR) and the Monetary Fund Ratio (MFR). In the light of the study findings, it is recommended that the banks listed in the Saudi Stock Exchange should enhance and increase the levels of risk disclosure in their annual reports, particularly disclosure of non-financial risks. Furthermore, responsible professional authorities should develop the risk disclosure guidelines for the annual reports of banks listed in the Saudi Stock Exchange, as there are some aspects of ambiguities in the current structure of risk disclosure, especially with regards to the disclosure of negative information related to risks, as well as with regards to descriptive disclosures. The risk disclosure guidelines should include specific and clear instructions for each category of risk that required to be disclosed. Moreover, the issued guidelines should be clear enough to enable banks to provide descriptive and quantitative disclosure information for each type of risk.

Keywords: Risk disclosure, financial performance, profitability indicators, liquidity indicators, financial ratios, Saudi banks.